جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التسامح في الاستعمال عند ابن هشام دراسة نحوية

الدكتور

جمال حسن بشندي عيسى

أستاذ مساعد في قسم اللغويات - في كلية اللغة العربية بأسيوط.

العدد الثالث والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م

الجزء السابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص باللغة العربية

التسامح في الاستعمال عند ابن هشام دراسة نحوية

تتبع هذا البحث ما ورد على لسان (ابن هشام) من استعمال ما نص على منعه في كتبه.

وخلص إلى أن هذا الاستعمال قد يكون في الألفاظ، وقد يكون في التراكيب، وبناءً على ذلك جاء البحث في مبحثين مسبوقين بمقدمة، وتمهيد، ومتبوعين بخاتمة، وفهارس فنية.

المقدمة: وفيها ذكرت سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه .

التمهيد: تسامح النحويين في الاستعمال.

المبحث الأول: ما استعمله ابن هشام من الألفاظ التي منعها.

المبحث الثاني: ما استعمله ابن هشام من التراكيب التي منعها.

وقد جمعت في كل استعمال ما تفرق من كلام ابن هشام، وذكرت وجه منع الاستعمال عند ابن هشام، ثم أتبعته بما وقع في كتبه منه، وأوردت وجه الاستعمال بعد المنع، وذكرت من سبقه من النحويين إلى هذا الاستعمال، ومن تبعه فيه، وختمت كل استعمال بتعقيب، أبرزت فيه ما لا سبيل إلى ذكره في الدراسة، مع بيان رأي الباحث في كل منها.

الخاتمـــة: وفيها ذكرت أهم نتائج البحث، وكان من بينها ما يلي:

١- أن ابن هشـــــام ليس بِدْعًـــا في ذلك، فقد سبقه إليه إمام النحـــاة سيبويه–رحمه الله – وإذا وقع هذا في كلام سيبويه فوقوعه في كلام غيره أسهلُ؛ لأن سيبويه شافه العرب، ونقل عنهم، فكلامه أقرب إلى العرب من كلام من جاء بعده من النحويين.

٢- أن وقوع هذا النوع من التسامح في كلام المتأخرين أكثر من جريانه على لسان المتقدمين؛ لأن المتقدمين لحقوا العرب، فكلامهم أقرب لكلام العرب من كلام غيرهم من المتأخرين.

٣- أنه لا ينبغي التجريح فيما نطقت به ألسنة النحويين في بعض الألفاظ، وجرت به أقلامهم في بعض الاستعمالات من مخالفة ما صح عندهم من كلام العرب؛ إذ هو محمولٌ على أن له وجهًا من القياس، أو أنه وقع منهم على سبيل السهو والنسيان، أو أنه من فعل النُسَّاخ.

الفهـــارس: وفيها اقتصرت على فهرس للمصـــادر والمراجـــع، وآخـــر لمحتويات البحث.

دكتور

جمال حسن بشندي عيسى

أستاذ مساعد في قسم اللغويات

في كلية اللغة العربية بأسيوط.

Email : bashandyyy@yahoo.com

Summary in English

Tolerance in use Ibn Hisham's grammatical study

This research was followed by the words of (Ibn Hisham) from the use of what was prohibited in his books.

He concluded that this use may be in the words, and may be in the structures, and accordingly the research came in two searches preceded by an introduction, and a prelude, followed by a conclusion, and technical indexes.

Introduction: I mentioned the reason for choosing the topic and the research plan.

Preface: Grammar tolerance in use.

The first topic: what Ibn Hisham used from the words that prevented him.

The second topic: what Ibn Hisham used from the structures that prevented him.

I have collected in each use the dispersal of the words of Ibn Hisham, and mentioned the face of the prohibition of use when Ibn Hisham, and then followed what happened in his books of it, and reported the use after the prohibition, and mentioned the previous grammarians to this use, and followed him, and concluded each use In a commentary, I highlighted what is not mentioned in the study, with the opinion of the researcher in each of them.

Conclusion: The most important results of the research, including the following:

1 - that Ibn Hesham is not a novelty in this, it was preceded by the Imam of the grammers Sibawayh - God's mercy - and if this occurred in the words of Sibawayh Foaoah in the words of others; Grammar.

2- that the occurrence of this type of tolerance in the words of the latecomers more than the flow of the applicants; because the applicants followed the Arabs, their words closer to the words of Arabs than the words of other latecomers.

3- that should not be offended in the tongues of the grammar in some words, and conducted by their pens in some uses of contrary to what is true of the words of the Arabs; That it is the work of the scribes.

Indexes: It was limited to an index of sources and references, and another of the contents of the research.

Dr.
Jamal Hassan Bashandi Issa
Assistant Professor, Department of Linguistics
At the Faculty of Arabic Language in Assiut.
Email : bashandyyy@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمدُ لله الذي لا رادَّ لقضائه، ولا مُعَقِّبَ لحكمه، والصلاة والسلام على أكمل الناس خَلْقًا، وأحسنهم خُلُقًا، وأفصحهم لسانًا، وأبلغهم بيانًا، سيدنا محمدٍ إمام الأنبياء والمرسلين، ورحمة الله للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ،

فهذا بحث بعنوان: (**التسامح في الاستعمال عند ابن هشام دراسة نحوية**)

والذي دعاني إليه أن ابن هشام–رحمه الله–قد ينص على منع بعض التراكيب، ثم يستعملها في كثير من كلامه.

ومن ذلك أنه لَحَّن ما شاع على الألسنة من نحو قولهم: (قبضت عشرةً لا غيرُ) بضم (غير) من غير تنوين، فقال في (المغني): «وقولهم: (لا غيرُ) لحنٌ»[(١)]، ثم استعمل هذا التركيب في الكتاب نفسه، فقال عند الكلام على (هل): « ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق (أم) المنقطعة، وعكسهما (أم) المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غيرُ»[(٢)].

وعجب الدماميني من هذا الصنيع، فقال في (شرح المغني): « والعجب أنه–رحمه الله– يبوح هنا بأن هذا التركيب لحن، ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب »[(٣)].

---

(١) المغني : ٢٠٩.

(٢) السابق : ٤٥٧ .

(٣) شرح المغني للدماميني: ٢/٧٠.

على أن ابن هشام ليس بِدْعًا في ذلك، فقد سبقه إليه إمام النحاة سيبويه– رحمه الله – وسيأتي بيان ذلك في (التمهيد) إن شاء الله تعالى.

وإذا وقع هذا في كلام سيبويه فوقوعه في كلام غيره أسهلُ؛ لأن سيبويه شافه العرب، فكلامه أقرب إليهم مِن كلام غيره مِن النحويين الذين جاءوا بعده، كما قال ابن أبي الربيع(١).

من أجل ذلك تتبعت ما ورد من هذا النحو عند أحد أعلام النحويين المتأخرين، وهو (عبدالله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة (٧٦١هـ) حتى اجتمع لي منه ما يصلح لعقد هذه الدراسة بمشيئة الله تعالى.

وإنما كانت الدراسة في نحو ابن هشام؛ لما ظهر من كلامه في هذه الصناعة أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه، وابن جني وأهل طبقتهما، حتى قيل: إنه أنحى من سيبويه(٢).

والغرض من هذه الدراسة الكشف عن سبب منع هذه الألفاظ، وتلك التراكيب عند ابن هشام، ثم بيان وجه استعمالها عنده، أهو السهو عن شرط المسألة، أم المسامحة في الاستعمال، والقياس على ما سُمِعَ منه؟.

الدراسات السابقة :

من المعروف أن المصنفات والبحوث في نحو (ابن هشام) أكثر من أن تحصى، ولعل أهم الدراسات التي تشبه في ظاهرها موضوع هذا البحث ما يلي:

---

(١) ينظر: البسيط : ٤٠٢/١.

(٢) ينظر: مقدمة ابن خلدون: ٦١٣، ٦١٤، والدرر الكامنة: ٩٣/٣، ٩٤، وبغية الوعاة: ٦٨/٢.

١- تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري للدكتور: حسن موسى الشاعر. دار البشير. عمان. الأردن. الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

وقد نص صاحبه في المقدمة على أنه رصد فيه عددًا من المسائل النحوية التي كان لابن هشام فيها قولان مختلفان، فقال: «كنت أعود إلى مصنفات ابن هشام الأنصاري فيما أعود، باحثًا، ومُدَرِّسًا، فأجد له رأيًا في بعض كتبه يختلف عما أجده له في كتاب آخر. ولما تكررت هذه الظاهرة جعلت أرصدها، وأشير إليها باختصار في بطاقات خاصة، حتى تجمَّعَت لديَّ مجموعة من المسائل النحوية، قدرت أن تُشَكِّل بحثًا يلم شتاتها، فقابلت هذه المسائل على ما توافر لديَّ من مصنفات ابن هشام، فكان هذا البحث»[١].

٢- تطور الفكر النحوي عند ابن هشام الأنصاري من قطر الندى إلى مغني اللبيب. دراسة وصفية تحليلية. رسالة (دكتوراه) للباحث: عبد الله حسين آدم. جامعة أم درمان الإسلامية. السودان: ٢٠٠٩م.

وكشف الباحث في المقدمة عن سبب اختيار هذا الموضوع، فقال: «كنت أميل إلى تتبع الفكر النحوي عند العرب، وأعشق الدراسات النحوية، والنظر فيها عبر تاريخها الحافل بالإنتاج منذ نشأة النحو... فضلاً عن أنني كنت كذلك قد آنست في فكر ابن هشام من خلال مؤلفاته عدة مزايا عَبَّرت عن عناية فائقة بالنحو من خلال القرآن، صوبًا للعربية، وتحفيزًا لتعلمه، والإقبال عليه، الأمر الذي أميل إليه، وأحدب، وهو ما دفع لتتبع هذه الخصائص من خلال دراسة التطور في كتب ابن هشام »[٢].

(١) مقدمة كتاب تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري: ٣.
(٢) ينظر: مقدمة كتاب تطور الفكر النحوي عند ابن هشام الأنصاري: ٣، ٤.

٣- تعارض آراء ابن هشام في مؤلفاته جمعًا ودراسة. رسالة (دكتوراه) للباحثة: هند مصطفى حسانين إبراهيم. جامعة الأزهر. كلية البنات الإسلامية بأسيوط: ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٥م.

وذكرت الباحثة في المقدمة أنها حرصت على جمع المسائل التي كان لابن هشام فيها قولان، محاولة الوقوف على سبب ذلك(١).

ولا يخفى أن رصد تطور الرأي، أو الفكر عند ابن هشام في هذه الأبحاث يختلف عما قام عليه هذا البحث من رصد مخالفة الاستعمال في كلام ابن هشام لما ذكره هو من قواعد النحو، فضلاً عن اختلاف الخطة، والهدف، وأسلوب العرض.

خطة البحث :

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس فنية:

المقدمة: وفيها ذكرت سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه .

التمهيد: تسامح النحويين في الاستعمال.

المبحث الأول: ما استعمله ابن هشام من الألفاظ التي منعها.

المبحث الثاني: ما استعمله ابن هشام من التراكيب التي منعها.

وجاءت الدراسة على النحو التالي:

١- جمعت في كل استعمال ما تفرق من كلام ابن هشام فيما تيسر لي من كتبه.

---

(١) ينظر: مقدمة تعارض آراء ابن هشام في مؤلفاته: (ب).

٢- وضعت عنوانًا لكل استعمال، وذكرت نص كلام ابن هشام في كل استعمال، مسبوقًا بتمهيد موجز يتضمن فحواه، ومتبوعًا بدراسة تحليلية مفصلة لأقوال النحويين في كل منها.

٣- ذكرت وجه منع الاستعمال عند ابن هشام، ثم أتبعته بما وقع في كتبه منه، وأوردت وجه الاستعمال بعد المنع، وذكرت من سبقه من النحويين إلى هذا الاستعمال، ومن تبعه فيه، وحرصت على إيراد شيء من عبارات السابقين له، واللاحقين.

٤- ختمت كل استعمال بتعقيب، أبرزت فيه ما لا سبيل إلى ذكره في الدراسة، مع بيان رأي الباحث في كل منها.

الخاتمة: وفيها ذكرت أهم نتائج البحث.

الفهارس: وفيها اقتصرت على فهرس للمصادر والمراجع، وآخر لمحتويات البحث.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

تمهيد

تسامح النحويين في الاستعمال

(التَّسَامُحُ) في اللغة: التساهل، وهو مصدر: (تَسَامَحَ)، تقول: (تسامح في كذا)، إذا تساهل فيه، و(تَسَمَّحَ الشيء تَسَمُّحًا)، إذا تكلف السماحة فيه، و(المسامحة): المساهلة، وهي مصدر: (سَامَحَ)[١]. قال الجوهري: «و(المسامحة): المساهلة، و(تسامحوا): تساهلوا»[٢].

و(التسامح): العطاء، والموافقة، تقول: (سَمَحَ لي بكذا): أعطاني، و(سَمَحَ له بذلك): وافقه فيما طلب. قال ابن منظور: «و(سَمَحَ لي فلانٌ)، أي: أعطاني، و(سَمَحَ لي بذلك يَسْمَحُ سَمَاحَةً، وَأَسْمَحَ، وسَامَحَ): وافقني على المطلوب»[٣].

وأصل (التسامح): الاتساع. قال الفيومي «و(سامحه بكذا): أعطاه، و(تَسَامَحَ، وتَسَمَّحَ)، وأصله: الاتساع، ومنه يقال: (في الحق مَسْمَحٌ) أي: مُتَّسَعٌ، ومندوحةٌ عن الباطل»[٤].

والناظر في عبارات النحويين يرى أن كثيرًا منهم استعمل التسامح في الدلالة على التساهل في بعض الألفاظ، والتراكيب؛ توسعًا في الاستعمال، أو موافقة لمن أجازه من أهل هذا الشأن.

وعلى هذا يكون التسامح عند النحويين على ضربين:

---

(١) ينظر: العين (س م ح): ١٥٥/٣، وأساس البلاغة: ٤٧٢/١.
(٢) الصحاح (س م ح): ٣٧٦/١.
(٣) لسان العرب (س م ح): ٤٨٩/٢.
(٤) المصباح المنير (س م ح): ٢٨٨/١.

الضرب الأول: استعمال اللفظ في غير ما وُضِعَ له في اللغة؛ اتكالاً على ظهور المعنى، وفهم المراد.

ويجري هذا الضرب على ألسنة النحويين كثيرًا. قال ابن جني: «وهو من عادة أهل العربية، ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا؛ لأن أغراضهم مفهومة»(١). وقال الشاطبي: «وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين للعلم بمرادهم»(٢).

ومن ذلك أن سيبويه – رحمه الله – قال في (باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث): «وإنَّما تكون التاء في كل حرفٍ لو كان على أصله كانت علامته الهاء لشبهها بها؛ وذلك قولك في أختٍ: أُخيَّة، وفي بنتٍ: بُنَيَّةٌ»(٣). وقال في (باب النسب) المسمى عنده بالإضافة: «وأمَّا (بنتٌ) فإنك تقول: (بنويٌّ) من قِبَلِ أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة، كما لا تثبت في الجمع بالتاء»(٤).

والتحقيق أن التاء في (أخت، وبنت) ليست للتأنيث؛ لسكون ما قبلها، وإنما هي مبدلةٌ من الواو، والأصل: (أُخَوَة، وبِنَوَة). قال ابن جني: «قالوا: (أخت وبنت)، وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن؛ لسكون ما قبلها. هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح»(٥).

---

(١) المنصف : ١٩٨.
(٢) المقاصد الشافية: ٢/١٦٠.
(٣) الكتاب: ٣/٤٥٥.
(٤) الكتاب: ٣/٣٦٢.
(٥) سر الصناعة: ١/١٥٩، ١٦٠.

وقد نص عليه سيبويه في (باب ما لا ينصرف)، فقال: «وإن سميت رجلاً بـ(بنت)، أو (أخت) صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء، وألحقتها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا: (سنبتةً) بالأربعة. ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها»(١).

وعلى هذا يكون ما ورد على لسان سيبويه من أن التاء في (بنت، وأخت) للتأنيث فيه تسامح. قال ابن جني:«على أن سيبويه قد تسمح في بعض ألفاظه في (الكتاب)، فقال: (هما علامتا تأنيث)، وإنما ذلك تَجَوُّزٌ منه في اللفظ، لأنه أرسله غفلاً، وقد قَيَّدَه وعلَّله في (باب مالا ينصرف)، والأخذ بقوله المُعَلَّل أولى من الأخذ بقوله الغفل المرسل. ووجه تَجَوُّزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث، صارتا كأنهما علامتا تأنيث»(٢).

وإذا وقع هذا في كلام سيبويه فوقوعه في كلام غيره أسهلُ؛ لأن سيبويه شافه العرب، ونقل عنهم، فكلامه إليهم أقرب من كلام من جاء بعده من النحويين، كالمازني، والزجاجي، والزمخشري، وابن مالك، وغيرهم.

ومن ذلك أنه لما قال المازني: «واعلم أن المصدر إذا كان فعلة فالهاء لازمة له» تعقبه ابن جني بقوله: «لو قال مكان هذا: (واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤه مكسورة، وعينه ساكنة، فالهاء لازمة له) لكان أحسن في العبارة، ولكنه تسامح في اللفظ، وهو من عادة أهل العربية، ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا؛ لأن أغراضهم مفهومة»(٣).

---

(١) الكتاب: ٣/٢٢١.

(٢) سر الصناعة: ١/١٥٩، ١٦٠.

(٣) المنصف : ١٩٨.

ولما قال الزجاجي: «وحذف النون – أيضًا – علامة الجزم في تثنية الأفعال وجمعها»[١] اعترضه ابن السيد بقوله: «هذه عبارة فاسدة؛ لأن الأفعال لا تثنى، ولا تجمع، ويجب أن نتأول قوله على أنه أراد في تثنية ضمائر الأفعال وجمعها، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه»[٢].

ولما قال الزمخشري في (باب الحال): «ومجيئها لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول، وذلك قولك: (ضربت زيداً قائمًا) تجعله حالاً من أيهما شئت»[٣] تعقبه ابن يعيش بقوله: «وهذا فيه تَسَمُّحٌ، وذلك أنّك إذا جعلتَ الحال من التاء، وجب أن تُلاصِقه، فتقول: (ضربتُ قائمًا زيدًا)، فإذا أزلتَ الحالَ عن صاحبها، فلم تلاصقه، لم يجز ذلك؛ لِما فيه من اللَّبْس، إلا أن يكون السامعُ يعلَمه كما تعلمُه، فإن كان غيرَ معلوم لم يجز، وكان إطلاقُه فاسدًا»[٤].

ولما أشكل قول ابن مالك في (الألفية):

« وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ »[٥]

إذ يقتضى أن الإجماع الذي نقله إنما هو في سَبْق الخبر لـ(دام) وحدها، لا مع (ما)، وهذا غير مستقيم، قال الشاطبي: «وهذا الإشكالُ موجودٌ في (التسهيل)؛ لأنه قال فيه: (ولا يتقدم خبر دام اتفاقًا)[٦]، فالاعتراض وارد على

---

(١) الجمل: ٢١ .
(٢) الحلل في إصلاح الخلل: ٨٠ .
(٣) المفصل: ٨٩ .
(٤) شرح المفصل: ٥/٢.
(٥) ألفية ابن مالك: ١٩ .
(٦) التسهيل: ٥٤ .

الكتابين. فالجواب: أن العبارة وقعت على غير تحرير، بل على تسامح وتساهل، وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حَقّق العبارة لكان أحسن»[١].

ولما عَبَّر ابن مالك عن الفاء الواقعة في جواب الشرط بأنها جواب الشرط[٢] تعقبه الدماميني بقوله: «واعلم أن المصنف-رحمه الله-جرى على عادة كثير من النحاة في تعبيرهم عن الفاء الواقعة في مثل: (إن جاء زيد فهو محسن)، بأنها جواب الشرط، وفيه تسامح؛ إذ الفاء ليست الجواب قطعًا، وإنما هي رابطة الجواب، فَثَمَّ مضافٌ محذوف تُرِكَ لظهور المراد»[٣].

وقال ابن هشام في تنبيهات (المغني): «والثاني: أَن يجرِي لِسَانه إِلَى عبارَة اعتادها، فيستعملها فِي غير محلهَا، كأن يقول- في (كنت، وكانوا) في الناقصة-: فعل، وفاعل؛ لما أَلِفَ من قول ذلك في نحو: (فعلت، وفعلوا)، وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلاً، والخبر مفعولاً فهو اصطلاحٌ غير مألوف، وهو مجازٌ، كتسميتهم الصورة الجميلة دمية، والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط؛ فلذلك يُعَاب عليه»[٤].

وقال في (تخليص الشواهد): «تسميتهم الكلام كلمةً مجازٌ من باب تسمية الشيء باسم بعضه، كتسمية القصيدة قافية»[٥].

---

(١) المقاصد الشافية: ٢/ ١٥٩ ، ١٦٠.
(٢) ينظر: التسهيل: ١٤٩.
(٣) تعليق الفرائد: ٣/ ٢٢٨، ٢٢٩.
(٤) مغني اللبيب: ٨٨١ .
(٥) تخليص الشواهد: ٤٦.

الضرب الثاني: استعمال اللفظ على خلاف ما وُضِعَ له في قواعد النحو جريًا على طريقة المسامحة، لا على ما صح من كلام العرب.

وهذا الضرب من تسامح النحويين هو ما يتصل بموضوع هذا البحث، وقد جرى على لسان إمام النحاة. قال ابن أبي الربيع: «وقد فعل ذلك سيبويه. قال: (إن سوى لا تُستعمل إلا ظرفًا، ولا يدخل عليها حرف الجر إلا في الشعر)[١]، ثم جاء في كلامه، وقال: (هي في سوى اسم المظهر قليل)[٢] فوضع (سوى) موضع (غير)[٣]، فجرى في كلامه على ما وقع عليه الاستعمال، ولم يجر على ما صح عنده من كلام العرب، وإذا وُجِدَ هذا في كلام سيبويه فأن يُوجَدَ في كلام غيره أيسرُ؛ لأن سيبويه لحق العرب، فكلام جيله أقرب لكلام العرب من غيره»[٤].

وحاصل كلام ابن أبي الربيع أن سيبويه-رحمه الله-صرح في كتابه بأن (سوى) لا تخرج عن النصب على الظرفية، إلا في ضرورة الشعر، ثم استعملها في كلامه مجرورة بـ(في).

وقد وقع في كلام سيبويه جرها بـ(مِن) كذلك، وذلك قوله في (باب تثنية الممدود): إنه «بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك»[٥].

ووجه هذا الاستعمال قياس (سوى) على (غير) في جواز دخول حرف الجر عليها. قال سيبويه في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت): « ومن ذلك –

---

(١) قال سيبويه في (كتابه:٣١/١) في (باب ما يحتمل الشعر): «وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار بن سلامة العجلي: (الطويل)
وَلا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا».
(٢) العبارة في (الكتاب: ٢١٨/٤) هكذا: «كان قليلاً في سوى الاسم المظهر».
(٣) البسيط: ٤٠١/١.
(٤) السابق: ٤٠٢/١.
(٥) الكتاب: ٢١٨/٤.

أيضًا -: (هذا سَوَاءَكَ) فهذا بمنزلة: (مكانك)، إذا جعلته في معنى بذلك، ولا يكون اسمًا إلا في الشعر. قال بعض العرب: لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة (غير)»[١].

وأما ما جرى على لسان سيبويه من هذا الاستعمال فالتحقيق أنه لا يستقيم على ما صرح به من المنع، فلا تخريج له غير السهو عن شرط المسألة، أو المسامحة في الاستعمال؛ بالقياس على ما ورد في ضرورة الشعر.

تعقيب :

بدا مما تقدم أمران:

الأول: أن استعمال اللفظ على خلاف ما وُضِعَ له في قواعد النحو جريًا على طريقة المسامحة، وقع في كلام أكابر النحويين، وجرى على ألسنتهم. قال الأزهري: «قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: (الكل)، ولا (البعض)، وقد استعمله الناس حتى سيبويه، والأخفش في كتبهما»[٢].

أما استعمال سيبويه فقوله في قول العرب: (كُلُّ شَاةٍ وَسِخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ): «ولا يريد أن يدخل السخلة في (الكل)»[٣].

وأما استعمال الأخفش فقوله في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ﴾[٤]: « فجمع على (الكل)؛ لأن (الكل) مذكر معناه معنى الجماعة»[٥].

---

(١) السابق: ٤٠٧/١ .
(٢) تهذيب اللغة (ب ع ض): ٣١١/١.
(٣) الكتاب: ٨٢/٢ .
(٤) من الآية : ٥ من سورة غافر.
(٥) معاني القرآن للأخفش: ٤٩٨/٢.

الثاني: أن وقوع هذا النوع في كلام المتأخرين أكثر من جريانه على لسان المتقدمين؛ لما سلف من قول ابن أبي الربيع: «وإذا وُجِدَ هذا في كلام سيبويه فأن يُوجَدَ في كلام غيره أيسرُ؛ لأن سيبويه لحق العرب، فكلام جيله أقرب لكلام العرب من غيره»(١).

وكان الزجاجي – رحمه الله – أول من استعمل من النحويين لفظ المسامحة على هذا النحو فيما أعلم، وذلك في قوله: «وإنما قلنا: (البعض، والكل) مجازًا على استعمال الجماعة له مسامحةً، وهو في الحقيقة غير جائز»(٢). أي: وإنما قلنا هاتين الكلمتين بالألف واللام؛ موافقة لاستعمال النحويين قبلنا متسعين فيهما، ومسامحين(٣).

الثالث: أنه ينبغي حمل ما نطقت به ألسنة النحويين، وجرت به أقلامهم من مخالفة كلام العرب على أن له وجهًا من القياس، أو أنه وقع منهم على سبيل السهو والنسيان، أو أنه من فعل النُسَّاخ.

وهذا التحقيق مستفادٌ من نحو قول ابن هشام: «وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: (لا غيرُ) فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا (لا) على (ليس)، أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة»(٤).

---

(١) السابق: ٤٠٢/١.
(٢) الجمل: ٢٤ –٢٥.
(٣) شرح الجمل لابن خروف : ٣٤٩/١.
(٤) شرح شذور الذهب : ١٣٨.

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

٦١٤٦

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

المبحث الأول

ما استعمله ابن هشام من الألفاظ التي منعها

١- تأنيث (أفعل) التفضيل المجرد من الألف واللام والإضافة

نص ابن هشام في (أوضح المسالك) على أن (أفعل) التفضيل إذا كان مجردًا من (أل) والإضافة وجب «أن يكون مفردًا مذكرًا دائمًا، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾[١]»[٢].

وصرح في (شرح الشذور) بأن هذا هو القياس، فقال: «وقياس (فُعْلَى أَفْعَل) ألا تستعمل إلا مضافة إلى معرفة، أو مقرونة بلام التعريف، فأما ما لا إضافة، ولا لام فقياسه (أفعل)، كـ(أفضل)، تقول: (هندٌ أفضل، والهندات أفضل)، ولا تقول: (فضلى، ولا فُضَل)»[٣].

وبسط الكلام على ذلك في (شرح القطر)، فقال: «والقاعدة: أن كل (فُعْلَى) مؤنثة (أَفْعَل) لا تستعمل هي، ولا جمعها إلا بالألف واللام، أو بالإضافة، كـ(الكُبْرَى، والصُّغْرَى، والكُبَر، والصُّغَر). قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لِإِحْدَى الْكُبَرِ﴾[٤]، ولا يجوز أن تقول: (صُغْرَى)، ولا (كُبْرَى)، ولا (كُبَر)، ولا (صُغَر)؛ ولهذا لحَّنُوا العروضيين في قولهم: (فاصلة صُغْرَى، وفاصلة كُبْرَى[٥])، ولَحَّنوا أبا نواس في قوله:

---

(١) من الآية : ٨ من سورة يوسف .
(٢) أوضح المسالك: ٢٥٦/٣، ٢٦٦ .
(٣) شرح شذور الذهب: ٥٨٩ .
(٤) الآية : ٣٥ من سورة المدثر.
(٥) الفاصلة الصغرى: أربعة أحرف، الثلاثة الأُوَل منها متحركة، والرابع ساكنٌ، نحو: (ضَرَبَتْ)،. والفاصلة الكبرى: خمسة أحرف الأربعة الأُوَل منها متحركة، والخامس ساكن، نحو: (شجرةٌ) بالتنوين. ينظر: مفاتيح العلوم للكاتب البلخي: ١٠٣، والقسطاس في علم العروض للزمخشري: ٢٧، والتعريفات: ١٦٤.

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِن فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[١]»[٢].

حيث أَنَّثَ (صغرى، وكبرى)، وكان حقه أن يقول: (كأنَّ أصغر وأكبر) بالتذكير ؛ لأن اسم التفضيل إذا كان مجردًا من (أل) والإضافة وجب أن يكون مفردًا مذكرًا دائمًا، ولو كان مسندًا إلى مؤنث، أو مثنى، أو مجموع[٣].

وصرح البغدادي بأن الزمخشري أول من نبه على تخطئة هذا الاستعمال. قال البغدادي: «وأول مَن نبَّه على لحنه الزمخشري في (المفصل)»[٤].وهذه عبارة (المفصل): «وقد خطئ ابن هانئ في قوله: (كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِن فَوَاقِعِهَا)»[٥].

وفي كلام البغدادي نظرٌ؛ فقد سبق الزمخشريَّ إلى ذلك جماعة منهم أبو هلال العسكري، والحريري، والميداني[٦]. قال أبو هلال: «وخطأه النحويون في قوله: (صُغْرَى وَكُبْرَى مِن فَوَاقِعِهَا)»[٧]، وقال الميداني:«وقد غلطوا أبا نواس في قوله:

---

(١) البيت من البسيط، وهو لـــ(أبي نواس) في ديوانه: ٦٢، وديوان المعاني لأبي هلال العسكري: ٣٠٨/١، ودرة الغواص: ٥٥ ، والمفصل: ٣٠١، والمرتجل في شرح الجمل: ٨٢.، والمساعد: ١٨٠/٢.

ــ ورواية الديوان: (من فواقعها). قال الشيخ يس في (حاشيته على التصريح) ١٠٢/٢: «المحفوظ في رواية البيت: (فواقعها) بالواو بعد الفاء». و(الفقاقع): جمع (فقاعة)، و(الفواقع): جمع (فاقعة)، ومعناهما: النفاخات التي ترتفع فوق الماء. ينظر: اللسان (ق ق ع):٢٥/٨.

(٢) شرح قطر الندى: ٣١٦ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٦٠٨/٣، والمقتضب: ٣٧٧/٣، وشرح الشواهد الكبرى: ١٥٤٧/٤، والتصريح: ٩٦/٢ .

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٧٤/٦.

(٥) المفصل: ٣٠١.

(٦) ينظر: درة الغواص: ٥٥ ، ومجمع الأمثال: ٣٤/١ ، ٧٨/١.

(٧) ديوان المعاني: ٣٠٨/١.

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِن فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ»[١].

وأُجِيبَ عن بيت أبي نواس بأجوبة ثلاثة:

أحدها: أن الاسمية غلبت على (صغرى، وكبرى)؛ وذلك لكثرة جريانهما على غير موصوف قبلهما[٢]. قال ابن يعيش: «والاعتذار عنه أنه استعمله استعمال الأسماء؛ لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم الموصوف، نحو: (صغيرة، وكبيرة)، فصار كـ(الصاحب، والأجرع، والأبطح)، فاستعمله لذلك نكرة»[٣].

ثانيها: أنه لم يقصد حقيقة المفاضلة؛ لأن (فُعْلَى) فيه ليست مؤنث (أَفْعَل)، بل بمعنى: (فاعلة)، فهو كقول العروضيين: (فاصلة صُغْرَى، وفاصلة كُبْرَى)، أي: صغيرة، وكبيرة[٤].

ثالثها: أن (مِن) في قوله: (مِن فقاقعها) زائدةٌ، (وكبرى) مضافة، وحُذِفَ مضاف (صغرى)[٥].

وقد رد ابن هشام في (المغني) هذا الجواب بقوله: «ويرده أن الصحيح أن (مِن) لا تُقْحَم في الإيجاب، ولا مع تعريف المجرور»[٦].

استعمال ابن هشام:

---

(١) مجمع الأمثال: ٧٨/١.
(٢) ينظر: الخزانة: ٣١٦/٨، وشرح أبيات المعني: ١٧٥/٦.
(٣) شرح المفصل: ١٣٦/٤.
(٤) ينظر: شرح الشواهد الكبرى: ١٥٤٧/٤، والتصريح: ٩٦/٢، والخزانة: ٣١٦/٨.
(٥) ينظر: الخزانة: ٣١٧/٨.
(٦) مغني اللبيب: ٤٩٨ .

استعمل ابن هشام (صغرى، وكبرى) في كلامه، ومن ذلك أنه قال في (شرح القطر): «(زيدٌ قام أبوه): جملة كبرى»[١].

وورد في (المغني) ذِكْر كل من (صغرى، وكبرى) أربع مرات في موضع واحد، وهو قوله:«انقسام الجملة إلى صغرى، وكبرى، الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملةٌ، نحو: (زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ)، وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: (زيدٌ أبوه غلامه منطلقٌ)، فمجموع هذا الكلام جملةٌ كبرى، لا غير، و(غلامه منطلقٌ) صغرى، لا غير؛ لأنها خبرٌ، و(أبوه غلامه منطلقٌ) كبرى، باعتبار (غلامه منطلقٌ)، وصغرى، باعتبار جملة الكلام»[٢].

وقد تقدم من كلام ابن هشام أن هذا الاستعمال وقع في شعر أبي نواس، وفي قول العروضيين، وفاته ما اعتاد التنبيه عليه في مثل ذلك من وقوعه في عبارات الفقهاء[٣] مع كثرته في مؤلفاتهم، ومن ذلك قولهم: «الطلقة الواحدة قبل الدخول (بينونة صُغْرَى)، لا ترجع إلا بعقد ومهر جديدين، والثلاث: (بينونة كبرى)، لا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره»[٤]. وقولهم: «العمرة حجة صغرى»[٥]، وقولهم: «قدم بيان الوضوء الذي هو طهارة صغرى على الغسل الذي هو طهارة كبرى»[٦]، وقولهم: «الكفارة كفارتان: (صغرى) لتأخير القضاء

---

(١) شرح قطر الندى: ١٩٦.
(٢) مغني اللبيب: ٤٩٧.
(٣) ومن ذلك قوله في (المغني) ص٦٣: «وقد أُولِعَ الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا وكذا» وقوله في ص:٨٧٧: «وقلت يومًا: الفقهاء يلحنون في قولهم: (البايع) بغير همز» .
(٤) مسند الشافعي: ٣٦/٢، وينظر: المغني لابن قدامة: ٣٩١/٧.
(٥) بدائع الصنائع للكاساني: ٢٢٦/٢.
(٦) البناية شرح الهداية للعيني: ١٣٩/١.

عن زمنه، و(كبرى)، وهي لا تجب إلا لرمضان بتعمد إفطاره على وجه الهتك من غير عذر»[١].

وجرى هذا الاستعمال على لسان جماعة بعد ابن هشام، كالشيخ خالد، والسيوطي، والشيخ زاده، والصبان،[٢]. قال الشيخ خالد: «وقد تكون الجملة صغرى وكبرى»[٣].

وجه هذا الاستعمال :

مضى من كلام ابن هشام أن أفعل التفضيل المجرد من (أل) والإضافة يجب فيه الإفراد والتذكير، ولو كان مسندًا إلى مؤنث، أو مثنى، أو مجموع، فلا يجوز أن تقول: (جملة صغرى)، ولا (جملة كبرى).

وأما ما ورد على لسانه من هذا الاستعمال في (المغني) فاعتذر عنه بأنه قاله تسامحًا وموافقة لغيره من النحويين. قال: «إنما قلت: (صغرى، وكبرى)؛ موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال (فُعْلَى، أفْعَل) بـ(أل)»[٤].

وأما بيت أبي نواس فأجاب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة، قال: «رُبَّمَا استُعْمِلَ (أفعل) التفضيل الذي لم يُرَدْ به المفاضلة مطابقًا مع كونه مجردًا، قال: إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمُ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلْأَمُ[٥].

---

(١) الذخيرة للقرافي: ٥١٧/٢.
(٢) ينظر: شرح الأزهرية: ٥٢، والهمع: ٥٧/١، وشرح قواعد الإعراب: ١٦، ٣٥، وحاشية الصبان: ٤٢/١.
(٣) موصل الطلاب: ٣٤.
(٤) مغني اللبيب: ٤٩٧.
(٥) البيت من الطويل، وهو (للفرزدق)، وليس في ديوانه، وهو في شرح الشواهد الكبرى: ٤/ ١٥٥٠. وشرح شواهد المغني: ٧٩٩/٢، وحاشية الأمير: ٤٥/٢. وبلا نسبة في الزاهر: ٢٣٢/٢، وأمالي القالي: ٤٧/٢، وسمط اللآلي: ٦٨٣/١، والارتشاف: ٥/ ٢٣٢٦، والتصريح: ٩٦/٢، والأشموني: ٣٠٨/٢.

أي: لئام، فعلى هذا يتخرج البيت، وقول النحويين: (كبرى، وصغرى)، وكذلك قول العروضيين: (فاصلة صغرى)، و(فاصلة كبرى)»[١].

ووجه الاستدلال بهذا البيت أنه جمع (ألأم) بمعنى (لئيم) على (ألائم) بمعنى: (لئام)؛ لأنه عارٍ عن معنى التفضيل، فدل ذلك على جواز تأنيث (أفعل) العاري عن معنى التفضيل، المجرد من (أل) والإضافة إذا كان موصوفه مؤنثًا، كما في قول أبي نواس: (كأن صغرى وكبرى)، وقول النحويين: (صغرى، وكبرى)، وقول العروضيين: (فاصلة صغرى)، و(فاصلة كبرى)؛ لأنهم لم يؤنثوا (أصغر، وأكبر) المقصود بهما التفضيل، وإنما أنثوا (أصغر) بمعنى: (صغير)، و(أكبر) بمعنى: (كبير)[٢].

هذا تقرير كلام ابن هشام في (المغني)، وهو خلاف ما قرره في شرحي (الألفية، والقطر) من حكاية تلحين العروضيين، وأبي نواس دون تعقيب.

وهذا الذي ذكره في الجواب عن بيت أبي نواس مأخوذٌ من نحو قول ابن يعيش: «ويجوز أن يكون لم يرد فيه التفضيل، بل معنى الفاعل، كأنه قال: (كأن صغيرة وكبيرة من فواقعها) على حد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[٣] في أحد القولين[٤]»[٥].

---

(١) مغني اللبيب: ٤٩٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٦١/٣، والخزانة: ٢٧٧/٨.

(٣) من الآية : ٢٧ من سورة الروم.

(٤) في (أهون) في الآية قولان: أحدهما: أنها ليست للتفضيل، بل هي صفة بمعنى: (هَيِّن). والآخر: أنها للتفضيل، وذلك بالنسبة إلى اعتقاد البشر باعتبار المشاهدة من أن إعادة الشيء أهون من إنشائه. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٨٣/٤، والدر المصون: ٣٩/٩.

(٥) شرح المفصل: ١٣٦/٤.

تعقيـــــــب :

خلص البحث إلى أن ابن هشام استعمل (صغرى وكبرى) في كتابه (المغني) على طريقة المسامحة، واستعمال النحويين له، لا على ما صح عنده من كلام العرب.

أما استعمال النحويين فمضى الكلام عليه بما لا داعي إلى تكراره، وأما المسامحة فمن جهة أن مجيء (أفعل) المجرد من (أل) والإضافة لغير التفضيل مقصورٌ على السماع عند ابن هشام؛ بدليل قوله في (الجامع الصغير): «ولا يطرد تأويله بما لا مشاركة فيه، نحو : ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾[١]، ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ خلافًا للمبرد[٢]»[٣].

والذي تميل إليه النفس جواز تأنيث (أفعل) إذا لم يقصد به حقيقة التفضيل، وليس ذلك من المسامحة في شيء؛ لما ذهب إليه المبرد من أن مجيء (أفعل) لغير التفضيل مقيسٌ مطردٌ[٤].

وبذلك يندفع القول بلحن أبي نواس في البيت، والعروضيين في قولهم: (فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى)، والنحويين في قولهم: (جملة صغرى، وجملة كبرى)، اللهم إلا إذا عُلِمَ أن مرادهم التفضيل، فيقال-إذ ذاك- بلحنهم؛ لأنه كان يلزمهم الإفراد والتذكير؛ لعدم التعريف والإضافة إلى معرفة[٥].

---

(١) من الآية : ٥٤ من سورة الإسراء.
(٢) ينظر: المقتضب: ٣/٢٤٥، والكامل: ٢/٢٢٦، ٢٢٧.
(٣) الجامع الصغير في النحو : ١٦٥ .
(٤) ينظر: المقتضب: ٣/٢٤٥، والكامل: ٢/٢٢٦، ٢٢٧.
(٥) ينظر: درة الغواص: ٥٣، وشذا العرف: ٦٩.

وأما قول ابن مالك: «والأصح قصره على السماع»[١] فقيل: لقلة ما ورد من ذلك، وفيه نظرٌ ظاهرٌ؛ لكثرة ما سُمِعَ منه؛ ولذا قال ابن عقيل: «والوجه أن ذلك مطرد»[٢].

ومن أمثلة هذا المسموع ما أورده المبرد في قوله: «فأما قوله -جلَّ ثناؤه-: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾.ففيه قولان: أحدهما-وهو المَرضِيُّ عندنا-: إنما هو: وهو عليه هيِّنٌ؛ لأن الله-جل وعز- لا يكون عليه شيء أهون من شيء آخر، وقد قال معن بن أوس:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ[٣].

أراد: (وإني لَوَجِلٌ)، وكذلك يتأول ما في الأذان: (الله أكبر، الله أكبر)، أي: الله كبيرٌ؛ لأنه إنما يُفَاضَل بين الشيئين إذا كانا من جنس واحد، يقال: هذا أكبر من هذا، إذا شاكله في باب، فأما (الله أجود من فلان)، و(الله أعلم بذلك منك) فوجه بيِّنٌ؛ لأنه من طريق العلم والمعرفة، والبذل والإعطاء. وقوم يقولون: (الله أكبر من كل شيء)، وليس يقع هذا على محض الروية؛ لأنه-تبارك وتعالى-﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٤]»[٥].

---

(١) التسهيل: ١٣٤ .

(٢) المساعد: ١٧٩/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لـ(معن بن أوس) في مجاز القرآن: ٢٤٠/١، والزاهر: ١/ ٣٠، ودرة الغواص: ١٤٩. وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٣٢٠/٢، والزجاج: ٤٠٠/٢، وشرح الأشموني: ٢/ ١٦٦.

(٤) من الآية : ١١ من سورة الشورى.

(٥) الكامل: ٢٢٦/٢، ٢٢٧.

٢- جَـرُّ (دون) بالبـاء

ذكر ابن هشام في شرحي (القطر، والألفية) أن (دون) تجري مجرى (قبل، وبعد) من حيث الإعراب تارة، والبناء تارة أخرى، فإذا أُضيفت إلى مفرد ظـاهر، أو مضمر لزمت النصب على الظرفية، أو الجر بـ(مِن)[١]. قـال فـي (شـرح الألفية): «ومنها: (أول، ودون)، وأسماء الجهات، كـ(يمين، وشـمال، ووراء، وأمام، وفوق، وتحت)، وهي على التفصيل المذكور في (قبل، وبعد)»[٢].

وكان قد نص في الشرحين على أن من حالات (قبل، وبعد) لزوم الإعراب عند ذِكر المتضايفين: إما بالنصب على الظرفية، أو بالجر بـ(مِن). قـال-فـي (شرح القطر): «لهما أربع حالات: إحداها: أن يكونا مضافين، فيعربان نصبًا على الظرفية، أو خفضًا بـ(مِن)»[٣].

وعلى هذا تكون (دون) عند ابن هشام من ظروف المكان التي لا تتصرف؛ لملازمتها النصب على الظرفية، أو الجر بـ(مِن).

وهذا مذهب جمهور البصريين في (دون) الظرفية[٤]. قال سيبويه: «وأما (دونك) فإنه لا يُرْفَع أبدًا، وإن قلت: هو دونك في الشرف»[٥]. قـال السـيرافي: «وذكر سيبويه (دون) في معنيين: أحدهما: أن تكون ظرفًا[٦]، ولا يجوز فيه غير النصب»[٧].

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ١٩.
(٢) أوضح المسالك: ٣/١٣٥، ١٣٦ .
(٣) ينظر: شرح قطر الندى: ١٩.
(٤) ينظر: الأصول: ١/١٩٩، وحروف المعاني للزجاجي: ٢٢، وشرح كتاب سيبويه:. ٢/٢٩٩.
(٥) الكتاب: ١/٤٠٩.
(٦) وأما المعنى الثاني فليس مما نحن فيه، وهو: أن تكون صفة بمعنى: رديء، تقول: هذا ثوبٌ دونٌ، ورأيت ثوبًا دونًا. حكاه سيبويه في الكتاب: ١/٤١٠، والفراء في معاني القـرآن: ١/١١٩، ٣٤٥، ٣٤٦.
(٧) شرح كتاب سيبويه: ٢/٢٩٩.

وإنما اقتصروا على النصب؛ لأنه الأصل في الظروف، وحكموا على (دون) بعدم التصرف مع أنها تُجَر بـــ(من)؛ لأن (مِن) كثرت زيادتها، فلم يعتدوا بها في إخراج الظرف عن عدم التصرف(١).

وذهب الأخفش إلى جواز تصرف (دون) على قلة، وخَرَّجَ قول الله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾(٢) على أن (دون): مبتدأ، وبَنِيَ؛ لإضافته إلى مبني(٣).

ونقل السيوطي أن هذا مذهب الكوفيين-أيضًا- فقال: «وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه يتصرف، لكن بقلة، وخَرَّجَ عليه: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾، فقال: (دون): مبتدأ، وبَنِيَ؛ لإضافته إلى مبني. والأولون قالوا: تقديره: (ما دون ذلك)، فحُذِفَ (ما)»(٤).

والتحقيق أن كلام الفراء في (معاني القرآن) لا يختلف عما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين، وهذه عبارته: «العرب يقولون: (هو رجلٌ دونَك)، و(هو رجلٌ دُونٌ)، فيرفعون إذا أفردوا، وينصبون إذا أضافوا»(٥).

استعمال ابن هشام:

لا يخفى على الناظر في كتب ابن هشام استعماله (دون) مجرورة بالباء حتى في المؤلفات التي صرح فيها بمنع التصرف بغير (مِن).

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٦٦١/٢، وحاشية الصبان: ٤٠٦/٢ .

(٢) من الآية : ١١ من سورة الجن .

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش: ٢٥٦/١، والخصائص: ٣٧٢/٢، وابن الشجري: ٥٩٣/٢، والبحر: ١٦٥/١.

(٤) الهمع: ٢١٣/٢.

(٥) معاني القرآن: ١١٩/١.

ومن ذلك أنه قال في (شرح الألفية): «وقل الحذف المذكور بدون (إنْ، ولو)»[١]. وقال: «وجاز الرفع والنصب، كما في المعطوف بدون تكرار (لا)»[٢].

وقال في (شرح القطر): «إذا كان الموصوف معلومًا بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتباع والقطع»[٣].

وقال في (شرح الشذور): «والحاصل أن الحال أربعة أقسام: مبينة للهيئة، وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها»[٤].

وقال في (شرح اللمحة): «وقد يُؤَكَّد بهما بدون كل»[٥]. وقال في (تخليص الشواهد): «والمعنى تام بدون تقدير»[٦].

وقال في (مغني اللبيب): «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل»[٧].

على أن ابن هشام في هذا الاستعمال مسبوقٌ بكثير من أئمة اللغة والنحو، منهم أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن السكيت، والجاحظ، وثعلب، والزجاج، وابن دريد، وأبو بكر الأنباري، والنحاس، وأبو علي القالي، والسيرافي، والأزهري،

---

(١) أوضح المسالك: ٢٥٦/١ .
(٢) السابق: ٢١/٢.
(٣) السابق: ٢٨٨.
(٤) شرح شذور الذهب: ٣١٨ .
(٥) شرح اللمحة البدرية: ٢٩٠/٢.
(٦) تخليص الشواهد: ٣٤٢ .
(٧) مغني اللبيب : ٨٥٣.

والجوهري، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري، والعكبري، وابن مالك، وابنه، وأبوحيان، والمرادي، والسمين(١).

ودونك بعضًا من عباراتهم. قال أبو عبيد: «كره أن يباع الدرهم الزائف بدون وزنه»(٢). وقال ابن السكيت: «وتقول: رضي فلان بمقصر مما كان يحاول، أي: بدون ما كان يطلب»(٣). وقال ثعلب: «ورضي من ابن عمر بدون ما رضي من صاحبه»(٤).وقال الزمخشري: «الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسند إليه»(٥). وقال ابن مالك في (الألفية):

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا(٦).

وجه هذا الاستعمال :

لم يجرِ على لسان ابن هشام ذِكْرُ وجهٍ لهذا الاستعمال، ووقوعه في شرحي (الألفية، والقطر) بعد الحكم بالمنع دليلُ السهوِ عن شرط المسألة.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣١٢/١، وجمهرة اللغة (ف ل و): ١٠٨٢/٢، والزاهر: ٢٤٠/٢، ٢٤١، ومعاني القرآن للنحاس: ٢٦٩/٤، والمقصور والممدود لأبي علي القالي: ٣٣٧، وشرح كتاب سيبويه: ٣٨١/١، وتهذيب اللغة (ه ش م): ٦١/٦، والصحاح (ق ص ر)، (ش ك هـ): ٧٩٣/٢، ٢٢٣٧/٦، والإنصاف: ٣٠٠/١، واللباب: ١٤٨/١، وشرح الكافية الشافية: ١٦٠/١، وشرح ابن الناظم: ١١٧،والارتشاف: ١١٨٩/٣، وتوضيح المقاصد: ٥١٦/١، والدر المصون: ٤٥/١.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد: ٨١/٥ .

(٣) إصلاح المنطق: ٢٦٣.

(٤) مجالس ثعلب: ٨٩.

(٥) المفصل: ٤٣.

(٦) ألفية ابن مالك : ٢٠.

وأما وروده في غير الشرحين فقد يكون له وجهٌ من القياس، وآخر من السماع: أما القياس فعلى الجر بـ(مِن). وأما السماع فمنه:

١- قول النبي -ﷺ-: «لاَ يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلاَثَةِ أَحْجَارٍ»(١).

٢- قوله-ﷺ-«إِنَّ إِبْلِيسَ يَئِسَ أَنْ تُعْبَدَ الأَصْنَامُ بِأَرْضِ العَرَبِ، وَلَكِنَّهُ سَيَرْضَى بِدُونِ ذَلِكَ مِنكُمْ، بِالمُحَقَّرَاتِ مِنْ أَعْمَالِكُمْ، وَهِيَ المُوبِقَاتُ»(٢).

٣- قول بعض العرب: (بِدُونِ هَذَا يَنْفُقُ الحِمَارُ)(٣).

٤- قول الشاعر:

وَتَحْسُدُ أَن نَزُورَكُمُ وَتَرْضَى ... بِدُونِ البَذْلِ لَوْ عَلِمَ الحَسُودُ(٤).

٥- قول الشاعر:

أَعْدَدْتُهُ لِلْخَصْمِ ذِي التَّعَدِّي ... كَوَحْتُهُ مِنْكَ بِدُونِ الجَهْدِ(٥).

---

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه: ٢٢٤/١. باب الاستطابة .

(٢) رواه (البيهقي) في شعب الإيمان: ٤٠٤/١، ٥٣٨/٩، و(الحاكم) في المستدرك: ٣٢/٢، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٣) مَثَلٌ يُضْرَبُ عند المبالغة في المدح، والأصل فيه أن رجلاً أراد بيع حمار، فقال لآخر: أطر حماري، ولك عَلَيَّ جُعْلٌ، فلما دخل به السوق قال له الرجل: هذا حمارك الذي كنت تصيد عليه الوحش؟ فقال: (بدون هذا ينفق الحمار)، أي: يموت، والمثل مروي بهذا اللفظ في: الصحاح (ش ك هـ): ٦/ ٢٢٣٧، واللسان: ٥٠٨/١٣، ورُوِيَ بلفظ: (دون ذا ينفق الحمار) في: الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٤٥، ومجمع الأمثال: ٢٦٤/١. وبلفظ: (من دون هذا ينفق الحمار) في: الفاخر للمفضل بن سلمة: ١١٥، والعقد الفريد: ١٧/٣. ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين.

(٤) البيت من الوافر، وهو لـ(جرير بن عطية الخطفي) يهجو التيم في ديوانه: ٣١٨/١، والموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي: ٣٩٦/١.

(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء: ٤١٥/٢، وتفسير الطبري: ١٦١/٢٠، ومعجم ديوان الأدب للفارابي: ٤٣٠/٣، وتهذيب اللغة (ك و ح): ٢٧٤/١٥، والصحاح: ٤٠٠/١. ومعنى (كوحته): غَلَّبته. ينظر: اللسان (ك و ح): ٥٧٥/٢

تعقيـــــــب :

تمخض عما تقدم ثلاثة أمــور:

الأول: أنه لا خلاف بين النحويين في أن (دون) تُعْرَب بأوجه الإعراب إذا كانت صفة بمعنى: رديء. قال سيبويه: «وقد يقولون: (هــو دونٌ) فــي غيــر الإضافة، أي: هو دُونٌ من القوم، و(هذا ثوبٌ دونٌ)، إذا كان رديئًــا»[١]. وقــال الفراء: «العرب يقولون: (هو رجلٌ دونَك)، و(هــو رجــلٌ دُونٌ)، فيرفعــون إذا أفردوا، وينصبون إذا أضافوا»[٢].

الثـاني: أن أصل (دون) أن يكون ظرفًا للمكان الذي هو أنزل من مكــان غيره، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب، فقيل: زيدٌ دون عمروٍ فــي العلــم والشرف، ثم اتسع فيه فاستعير في كل ما يتجاوز حدًا إلى حد، كمــا فــي قولــه تعالى: ﴿لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]، والتقدير: لا تتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين[٤].

الثالـث: أن المعتمد صحة ما ورد على لسان ابن هشام مــن اســتعمال (دون) مجرورة بالباء، وقد مضى أنه مسبوق في ذلك بطائفة عريضة من أهــل اللغة والنحو، ويحسن هنا التنبيه على أنه متبــوعٌ بــابن عقيــل، والشــاطبي، والدماميني، والشيخ خالد، والسيوطي، والأشموني ، والصبان، والبغدادي[٥].

وحمل ما وقع في عبارات هذه الكوكبة من اللغــويين والنحــويين علــى السهو والنسيان مدفوعٌ بما سلف من مجيء هذا الاستعمال في كلام من يحتج به من العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

---

(١) الكتاب: ١/٤١٠.
(٢) معاني القرآن: ١/١١٩.
(٣) من الآية : ٢٨ من سورة آل عمران .
(٤) ينظر: البرهان للزركشي: ٢/٢٠١، والإتقان للسيوطي: ٢/٢٣٠ .
(٥) ينظر: المساعد: ١/٣١٣، والمقاصد الشافية: ٢/٢٦١، وتعليق الفرائد: ٢/١٢٨، وشرح الشواهد الكبرى: ٣/١٣٦٢، والتصريح: ١/١٦، والاقتراح: ١٣٦، والأشــموني: ١/١٨٣، وشرح درة الغواص: ٢٦٦، والصبان: ١/٢٥، والخزانة: ٩/١٤٥.

٣- دخول الألف واللام على (كل ، وبعض)

نص ابن هشام في (شرح القطر) على أنه تبع مذهب من منع من النحويين إدخال الألف واللام على (كل)، فقال: «وإنما لم أَقُلْ: (بدل الكل من الكل)؛ حذرًا من مذهب من لا يجيز إدخال (أل) على (كل)»[١].

وهذا مذهب سيبويه والجمهور؛ لأنهما عند القطع عن الإضافة معرفتان بنية الإضافة، والعرب لا تجمع بين الألف واللام والإضافة[٢]. قال أبو حيان: «ومذهب سيبويه والجمهور أن (كلاً وبعضًا) معرفتان بنية الإضافة»[٣] وقال الفاكهي: «ومنع إدخال (أل) على (كل، وبعض) هو مذهب الجمهور؛ لملازمتهما الإضافة، وهي لا تجامع (أل)»[٤].

واستدلوا على تعريف (كل، وبعض) عند القطع بانتصاب الحال بعدهما في قولهم: (مررت بكلٍ قائمًا، وببعضٍ جالسًا)، والأصل: مررت بكلهم، وببعضهم، ولكنهم استغنوا بما جرى من الكلام، ومعرفة المخاطب بما أغنى عن إظهار الضمير[٥]. قال سيبويه: «باب ما ينتصب خبره؛ لأنه معرفة، وهي معرفة، لا تُوصَف، ولا تكون وصفًا ، وذلك قولك: مررت بكل قائمًا، ومررت ببعضٍ قائمًا ، وببعض جالسًا»[٦].

---

(١) شرح قطر الندى : ٣٠٩.
(٢) ينظر: الكتاب: ٢/١١٤- ١١٥، والأصول : ٢/٤٤، والنكت : ٢/١٠١، وابن الشجري: ١/٢٣٣، وشرح التسهيل: ٣/١٨٢، والبسيط : ١/٤٠٠-٤٠١ ، والمساعد : ٢/٣٤٨، والهمع : ٢/٥١٦.
(٣) ارتشاف الضرب : ٤/١٨١٩.
(٤) مجيب الندا : ٥٤١ .
(٥) ينظر: المخصص: ٥/٢١٤، والنكت: ٢/١٠٢، والتوطئة: ١٩١، والارتشاف: ٤/١٨١٩.
(٦) الكتاب : ٢/١١٤-١١٥.

وقد يقال: إذا كانت (كل، وبعض) معرفتين، فَلِمَ نصبوا ما بعدهما في قولهم: (مررت بكلٍ قائمًا، وببعضٍ جالسًا)، ولم يجروه على النعت، بأن يقولوا: (مررت بكلٍ القائمين، وببعض الجالسين)، أو يقولوا: (مررت بكلٍ قائمين، وببعضٍ جالسين)؟.

والجواب أنهم لو قالوا: (مررت بكلٍ القائمين، وببعض الجالسين) لأوهم أنه من نعت النكرة بالمعرفة، وذلك قبيح في اللفظ. ولو قالوا: (مررت بكلٍ قائمين، وببعضٍ جالسين) لكان من نعت المعرفة بالنكرة، وذلك قبيح في المعنى(١). قال سيبويه: «لا يحسن لك أن تقول: مررت بكلٍ الصالحين، ولا ببعضٍ الصالحين، قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه؛ لأنه مخالفٌ لما يُضَاف، شاذ منه؛ فلم يجر في الوصف مجراه»(٢).

وظاهر ما سلف من عبارة ابن هشام أن بعض النحويين أجاز دخول الألف واللام على (كل، وبعض).

ونقل أبو العلاء المعري، وابن الشجري، والمرادي هذا المذهب عن أبي علي الفارسي(٣). قال أبو العلاء: «وكان أبو علي يجيزه، ويَدَّعِي إجازته على سيبويه(٤)»(٥).

---

(١) البسيط : ٧٤٤/٢ .

(٢) الكتاب : ١١٤/٢-١١٥.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٣٣/١، والبسيط: ٤٠١/١، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي: ٢٠١.

(٤) أما النقل عن سيبويه فقد تقدم على لسانه في (الكتاب) ما يدفعه، وأما النقل عن الفارسي فلم أقف عليه فيما تيسر لي من كتبه، ولم يزد في (المسائل المنثورة: ٥٠) على ترديد ما سلف من كلام سيبويه، واقتصر في كتابيه: (المسائل الحلبيات: ١٨٤)، و(المسائل العسكريات: ١٠٧) على استعمال(البعض، والكل) .

(٥) رسالة الغفران : ١٥٠.

ونسب غير واحد ذلك إلى الأخفش[١]. قال ابن مالك: «ووافقه أبو علي في (الحلبيات)[٢]»[٣]. وقال أبو حيان: «وأجاز ذلك الأخفش، والفارسي»[٤].

وجه استعمال (الكل، والبعض):

لا ريب أن وجه استعمال (الكل، والبعض) عند من منع دخول الألف واللام يختلف عن وجه استعماله عند من أجازه؛ لذا لزم تفصيل الكلام على ذلك عند كل منهما.

١- وجه استعمال (الكل، والبعض) عند المانعين :

ذكر ابن هشام أن الزجاجي استعمل (الكل، والبعض) في كتابه (الجمل) على طريقة المسامحة، واستعمال النحويين له، لا على ما صح عنده من كلام العرب[٥]، قال ابن هشام: «وقد استعمله الزجاجي في (جمله)، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس»[٦].

أما استعمال الزجاجي فقوله: «ويُبْدَل البعض من الكل»[٧]. وأما اعتذاره فقوله: «وإنما قلنا: (البعض، والكل) مجازًا على استعمال الجماعة

---

(١) لم أقف على هذا الذي نُسِبَ للأخفش في كتابه (معاني القرآن)، وهو في: أمالي ابن الشجري: ٢٣٣/١، والمساعد: ٣٤٨/٢ ، ومجيب الندا: ٥٤١.

(٢) ليس في المطبوع من كتاب (المسائل الحلبيات) شيء من الكلام على إدخال (أل)على (كل، وبعض)، ولم يزد فيه الفارسي على استعمال (الكل، والبعض) ومن ذلك قوله-١٨٤-: «إضافة البعض إلى الكل».

(٣) شرح الكافية الشافية: ٩٥٠/٢.

(٤) ارتشاف الضرب : ١٨١٩/٤.

(٥) ينظر : البسيط : ٤٠١/١ - ٤٠٢.

(٦) شرح قطر الندى : ٣٠٩.

(٧) الجمل : ٢٣ .

له مسامحةً، وهو في الحقيقة غير جائز»[١]. أي: وإنما قلنا هاتين الكلمتين بالألف واللام؛ موافقة لاستعمال النحويين قبلنا متسعين فيهما، ومسامحين[٢].

وأما عن الداعي إلى هذا الاعتذار فقد تكفل ببيانه والإفصاح عنه ابن السيد، وذلك في قوله: «والذي دعاه إلى الاعتذار في هذا الموضع أن بعض النحويين المعاصرين له عارضه فيه، فألحق هذه الزيادة»[٣].

وقد يشهد لذلك قول ابن فارس: «وقولهم: (الكل)، و(قام الكل) خطأ، والعرب لا تعرفه»[٤].

ولم أقف على من عارض الزجاجي من معاصريه، ويبدو أنهم غير واحد. بدليل قول أبي حيان في الكلام على (كل، وبعض): «لا تدخل عليهما الألف واللام؛ ولذلك خطأوا أبا القاسم الزجاجي في قوله: (ويُبْدَل البعض من الكل)»[٥].

واختلف موقف (شراح الجمل) من هذا الاعتذار، فقال ابن السيد: «وهذا اعتذارٌ طريفٌ»[٦].

وقال ابن خروف: «لا يحتاج إليه؛ لأنه جائزٌ، كالجزء، والربع، والنصف، وأخواتها، تستعمل نكرات ومعارف، بالألف واللام، والإضافة»[٧].

---

(١) الجمل: ٢٤ -٢٥.
(٢) شرح الجمل لابن خروف : ٣٤٩/١.
(٣) الحلل في إصلاح الخلل في كتاب الجمل : ١٢٨.
(٤) مقاييس اللغة (ك ل ل).: ١٢١/٥.
(٥) البحر المحيط : ٢٥٨/١ .
(٦) الحلل في إصلاح الخلل في كتاب الجمل : ١٢٨.
(٧) شرح الجمل لابن خروف : ٣٤٨/١-٣٤٩.

وقال ابن أبي الربيع: «هذا يدل على أن استعماله لـ(بعض وكل) إنما هو على طريقة المسامحة، ولاستعمال الجماعة له، فجرى على ذلك، وإن كان فساده من جهة كلام العرب»[١].

هذا وجه استعمال (الكل، والبعض) عند الزجاجي الذي تقدم من عبارته التصريح بأن هذا الاستعمال في الحقيقة غير جائز، وأنه تسامح فيه موافقة للنحويين قبله.

والتحقيق أن هذا الاستعمال ورد في كلام جُلُّ أئمة اللغة والنحو من المتقدمين والمتأخرين، كسيبويه، وأبي زيد، والأخفش، وثعلب، والزجاج، وأبي بكر الأنباري، وابن ولاد، والسيرافي، والأزهري، والفارسي، وابن الوراق، والرماني، وابن جني، وابن سيده، وابن بابشاذ، والزمخشري، وابن هشام اللخمي، والسهيلي، والعكبري: وابن الخباز، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك، وأبي حيان، والسمين الحلبي، وابن عقيل، والدماميني، والجوجري، والسيوطي، والشيخ خالد، والأشموني، والصبان[٢].

---

(١) البسيط : ٤٠١/١ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٨٢/٢، والنوادر في اللغة: ٤٨٥، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٧٨/٢، ٥٢٩، والمقتضب: ٢٤٣/٣، ومجالس ثعلب: ٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٧٢/٤، ٤١٨، والأضداد لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري: ٩، والانتصار: ٨٠ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤/١، ٤٥، وتهذيب اللغة (بعض): ٣١٠/١، والمسائل العسكريات: ١٠٧،، وعلل النحو: ٤٤١، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٥٢٢، والخصائص: ٣٣٧/٣، والمخصص: ٣٩٢/٢، ١٩٤/٥، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٢٢/١، ٤٢٦/٢، والمفصل: ١٥٧، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي: ٢٧٩، ونتائج الفكر: ٢٣٩، واللباب: ٤١٣/١، وتوجيه اللمع: ٢٧٦، وشرح المفصل: ١٤٥/٢، وأمالي ابن الحاجب: ٢٤٧/١، وشرح التسهيل: ١٥٨/١، والبحر المحيط: ٢٥٨/١، ٧٥٢/٢، والدر المصون: ٥٠٦/٤، ٥٥٢/٤، وشرح ابن عقيل: ٢٤٩/٣، وتعليق الفرائد: ٣٧/٣، ٢٤٠/٤، وشرح الشذور للجوجري: ٢٧٧/١، والهمع: ١٦٥/٣، ١٧٦، والتصريح: ٥٥١/١، وشرح الأشموني: ٦/٣، وحاشية الصبان: ١٢٩/٣، ١٨٧.

وهذه بعض استعمالات النحويين. قال سيبويه في قول العرب: (كُلُّ شَاةٍ وَسِخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ): «ولا يريد أن يدخل السخلة في (الكل)» [١].

وقال الأخفش في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ﴾[٢]: «فجمع على (الكل)؛ لأن (الكل) مذكر معناه معنى الجماعة»[٣].وقال المبرد: «الأعداد قد يُقْتصر على الشيء منها، فيكون كلامًا، فتقول: (جاء بنو فلان)، فيجوز أن تعني بعضًا دون الكل، فإذا قلت: (كلهم) دخلت لتدل على العموم»[٤]. وقال الزجاج: «والصحيح أن البعض لا يكون في معنى الكل»[٥].

وقال أبو بكر الأنباري: «والبعض يكون بمعنى البعض، والكل»[٦]. وقال السيرافي: «الكل لا يُبْدَل من البعض، وإنما يُبْدَل البعض من الكل»[٧].وقال الفارسي: «إضافة البعض إلى الكل، نحو: أفضل رجلٍ، وأفضل رجالٍ»[٨]. وقال ابن جني: «تقول في بدل الكل: قام زيدٌ أخوك، ورأيت أخاك جعفرًا،، وتقول في بدل البعض: ضربت زيدًا رأسه»[٩].

---

(١) الكتاب: ٨٢/٢ .
(٢) من الآية : ٥ من سورة غافر.
(٣) معاني القرآن للأخفش: ٤٩٨/٢.
(٤) المقتضب: ٢٤٣/٣.
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤١٨/٤.
(٦) الأضداد : ٩.
(٧) شرح كتاب سيبويه : ١١٨/٢.
(٨) المسائل الحلبيات: ١٨٤.
(٩) اللمع : ٨٨ .

٢- وجه استعمال (الكل، والبعض) عند المُجَوِّزين:

نُقِلَ عن أبي علي الفارسي أنه استند في جواز دخول الألف واللام على (كل، وبعض) إلى السماع والقياس.

أما السماع فمجيء (كل) حالاً في حكاية الأخفش عن العرب: (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلاً)[١]، والأصل في الحال أن تكون نكرة. قال ابن الشجري: «قال أبو علي: ومما يدل على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون: (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلاً) فينصبونه على الحال، ويجرونه مجرى: مررت بهم جميعًا، وإذا جاز انتصابه على الحال فيما حكاه عن العرب، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه»[٢].

وقد أُجِيبَ عن ذلك بأن الكثير الفاشي في لسان العرب تعريف (كل) حال قطعها، وأما تنكيرها، ونصبها حالاً فهو في غاية الشذوذ[٣].

وأما القياس فإن (الكل، والبعض) كالجزء، والربع، والنصف، وأخواتها، تستعمل نكرات ومعارف، بالألف واللام، والإضافة[٤]. قال ابن أبي الربيع: «ونُقِلَ عن أبي علي أنه أجاز (الكل والبعض)؛ لأن (بعضًا) بمنزلة (جزء)، فكما يصح أن يقال: (الجزء) يصح أن يقال: (البعض)، و(كل) بمنزلة (جميع)، فكما يقال: (الجميع)، يقال: (الكل)، وهذا الذي ذهب إليه طريقٌ قياسيٌ ، وليس منقولاً عن

---

(١) ينظر: الأصول:١٦٣/١، والارتشاف: ١٩٥٠/٤، والمساعد: ٣٤٨/٢، والهمع: ٥١٧/٢، .
(٢) أمالي ابن الشجري: ١٣٤/١-١٣٥.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢٦٣/٩، والدر المصون: ٤٩٠/٩، وحاشية يس على التصريح: ٣٥/٢.
(٤) أمالي ابن الشجري: ٢٣٧/١، وشرح الجمل لابن خروف : ٣٤٨/١-٣٤٩، والبسيط : ٤٠١/١.

العرب»[١]. وقال المرادي : «وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: إن نصفًا، وثلثًا، وسدسًا معارف؛ لأنها في المعنى مضافات، وهي نكرة بإجماع»[٢].

ورُدَّ هذا القياس بأن العرب تحذف المضاف إليه، وتريده، أو لا تريده، ودل مجيء الحال بعد (كل، وبعض) على إرادته[٣].

استعمال ابن هشام (الكل، والبعض):

مضى على لسان ابن هشام في (شرح القطر) أنه تبع مذهب من منع دخول الألف واللام على (كل)، إلا أن الناظر في كتبه يرى أنه استعمل (الكل، والبعض) فيها كثيرًا، ومن ذلك قوله في (أوضح المسالك): «وهذا من تسمية الكل باسم الجزء»[٤]، وقوله: «البعض المدلول عليه بكله السابق»[٥].

وقوله في (شرح الشذور): «فبدل الكل، نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[٦]، فالصراط الثاني هو نفس الصراط الأول. وبدل البعض، نحو : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[٧]»[٨].

---

(١) البسيط : ٤٠١/١ .
(٢) توضيح المقاصد : ٧٩٩/٢.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد : ٧٩٩/٢، والتصريح: ٦٩٢/١-٦٩٣، وحاشية يس على التصريح: ٣٥/٢.
(٤) أوضح المسالك: ٢٩٠/١.
(٥) السابق: ٢٤٣/٢.
(٦) من الآيتين: (٦، ٧) من سورة الفاتحة .
(٧) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران .
(٨) شرح الشذور: ٥٦٩ .

وقوله في (شرح قصيدة بانت سعاد): «كذلك بدل البعض يفتقر إلى ضمير يربطه بالمبدل منه»[١].

وقوله في (المغني): «بدل الكل لا يُعْطَفُ على بدل البعض»[٢]، وقوله في (تخليص الشواهد): «لا يُبْدَل الكل من البعض»[٣]،

والعجيب أنه استعمل (الكل، والبعض) في الكتاب الذي أخذ فيه بمذهب من لا يجيز ذلك.

ومن ذلك قوله في (شرح القطر): «تقول: (جاء القوم) فيحتمل مجيء جميعهم، ويحتمل مجيء بعضهم، وأنك عَبَّرتَ بالكل عن البعض»[٤].

تعقيـــــــب :

ظهر مما تقدم ثلاثة أمور :

الأول: أن قول ابن مالك في الكلام على (كل): «لم تدخل عليه الألف واللام إلا في كلام المتأخرين»[٥] يرد عليه قول الأزهري: «قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: (الكل)، ولا (البعض)، وقد استعمله الناس حتى سيبويه، والأخفش في كتبهما؛ لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب»[٦]،

وقد تقدم على لسان سيبويه في (الكتاب)، والأخفش في (معاني القرآن) ما يؤيد هذا النقل.

---

(١) شرح قصيدة بانت سعاد : ١٥٧ .
(٢) مغني اللبيب : ٤٨١.
(٣) تخليص الشواهد : ١٣٦.
(٤) شرح قطر الندى: ٢٩٣.
(٥) شرح الكافية الشافية: ٢/٩٤٩-٩٥٠.
(٦) تهذيب اللغة (ب ع ض): ١/٣١١..

الثاني: أن استعمال ابن هشام (الكل، والبعض) في (شرح قطر النـــدى) يدل على أنه – رحمه الله – سها سهوًا بينًا عما نبَّه عليه في الكتاب نفسه مـــن أنه أخذ بمذهب من لا يجيز هذا الاستعمال.

الثالث: أن الذي يركن إليه الباحث جواز استعمال (الكل، والبعض) على قلة، وأن ذلك من كلام العرب؛ وذلك من وجهين:

١- أن ذلك قد ورد في كلام العرب نثرًا، وشعرًا، أما النثر فمنه ما ســلف من مجيء (كل) منصوبًا على الحال في حكاية الأخفش عن العرب: (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلًّا)، والأصل في الحال أن تكون نكرة.

وأما الشعر فمن إدخال الألف واللام على (كل) ما أنشده أبو العلاء المعري من قول سحيم:

رَأَيتُ الغَنِيَّ وَالفَقِيرَ كِلَيْهِمَا إِلَى المَوْتِ يَأْتِي المَوْتُ لِلْكُلِّ مَعْمِدَا[(١)].

قال أبو العلاء: «والقياس لا يمنع من دخول الألف واللام علـــى (كـــل)؛ لأنهما قد يدخلان على المعارف على معنى الإضافة، فصح بذلك أنهمـــا نكرتـــان، وقد جاء بيت لسحيم عبد بني الحسحاس، وهو قوله:

رَأَيتُ الغَنِيَّ وَالفَقِيرَ كِلَيْهِمَا إِلَى المَوْتِ يَأْتِي المَوْتُ لِلْكُلِّ مَعْمِدَا»[(٢)].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لـــ(سحيم عبد بني الحســحاس) فــي ديوانــه: ٤١، ورســالة الغفران: ١٥١ ، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري: ٧٥٤، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي: ٢٠١. ورواية الديوان: (إلى الموت يأتي منهما المــوت معمدا). ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

(٢) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري: ٧٥٤..

ومن إدخال الألف واللام على (بعض) ما أنشده الشهاب الخفاجي من قول مجنون بني عامر:

لاَ تُنْكِرِ البَعْضَ مِن دِينِي فَتَجْحَدَهُ وَلاَ تُحَدِّثَنِي أَنْ سَوْفَ تَقْضِينِي[١].

٢- ما تقدم من أن ذلك قد شاع في كتب الجمهرة من المتقدمين والمتأخرين، فقبيحٌ أن يُحْمَل ما وقع في كلامهم على الخطأ واللحن، أو السهو والنسبان إذا كان له سندٌ من كلام العرب، ولو كان قليلاً، أو تعددت فيه الرواية، فلعلهم تسامحوا في استعمال هذا القليل، أو تمسكوا بإحدى الروايات.

وينبني على ذلك أن قول الأزهري: «قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: (الكل)، ولا (البعض)، وقد استعمله الناس حتى سيبويه، والأخفش في كتبهما؛ لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب»[٢]،ليس بمرضي.

والعجيب أن الأزهري – رحمه الله – وقع في كلامه استعمال (الكل، والبعض) في الموضع الذي أورد فيه هذا النقل، وفي المادة التي ذكره فيها، فسبحان من تنزه عن النسيان، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[٣].

وهذه عبارة أبي منصور الأزهري: «وإنما ذكر (البعض)؛ ليوجب له (الكل)، لا أن (البعض) هو (الكل)»[٤].

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لـ(مجنون ليلى) في ديوانه: ٢١٦، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي: ٢٠٢.
والرواية في الديوان هكذا:
لا يبعد النقد من حقي فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضيني
ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.
(٢) تهذيب اللغة (ب ع ض): ٣١١/١..
(٣) من الآية : (٦٤) من سورة مريم .
(٤) تهذيب اللغة: (ب ع ض) : ٣١٠/١ .

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

٦١٧٢

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

المبحث الثاني

ما استعمله ابن هشام

من التراكيب التي منعها

١- دخول اللام في جواب (إن) الشرطية المقرونة بـ(لا)

نص ابن هشام في (المغني) على أن لام الجواب تنحصر في ثلاثة أقسام، فقال في الكلام على أنواع اللام غير العاملة: «الثالث: لام الجواب، وهي ثلاثة أقسام: لام جواب (لو)، نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[١]، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[٢] ولام جواب (لولا)، نحو: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾[٣]، ولام جواب القسم، نحو: ﴿تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا﴾[٤]»[٥].

ومحصل هذا الكلام أن اللام لا تدخل في جواب (إن) الشرطية؛ وذلك لما صَرَّح به ابن هشام نفسه من أن الذي يربط الجواب بالشرط إنما هي الفاء، لا اللام، وذلك في كل جواب لا يصلح أن يكون شرطًا، كأن يكون جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٦][٧]. قال: «والثاني من أوجه الفاء: أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا»[٨].

---

(١) من الآية : ٢٥ من سورة الفتح.
(٢) من الآية : ٢٢ من سورة الأنبياء.
(٣) من الآية : ٢٥١ من سورة البقرة.
(٤) من الآية : ٩١ من سورة يوسف.
(٥) مغني اللبيب : ٣٠٩، ٣١٠.
(٦) من الآية : ١٧ من سورة الأنعام.
(٧) ينظر: اعتراض الشرط: ٥٠ .
(٨) مغني اللبيب: ٢١٧.

وهذا الذي ذكره ابن هشام من أن ربط جواب الشرط لا يكون إلا بالفاء هو ما ذهب إليه جمهور النحويين(١). قال سيبويه: «واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل، أو بالفاء(٢)، فأما الجواب بالفعل فقولك: (إن تأتني آتك)، و(إن تضربْ أضربْ)، ونحو ذلك. وأما الجواب بالفاء فقولك: (إن تأتني فأنا صاحبك)، ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو، ولا بـ(ثم)»(٣).

وذهب أبو بكر الأنباري إلى جواز دخول اللام في جواب (إن) الشرطية المقرونة بـ(لا)(٤). قال الشيخ خالد: «ومنع الجمهور دخول اللام في جواب (إن)، وأجازه ابن الأنباري»(٥).

استعمال ابن هشام:

وقع هذا الاستعمال في كلام ابن هشام مخالفًا بذلك ما قرره من أن ذلك مختصٌّ بالفاء، وأن اللام غير العاملة لا تدخل إلا على جواب (لو)، وجواب (لولا)، وجواب القسم، ومن ذلك قوله في (شرح الشذور): «ف(كلهم): توكيدٌ لـ(ذوي)، لا (للزوجات)، وإلا لقال»(٦).

---

(١) ينظر: الجمل للخليل: ٣٢٩، ومعاني القرآن للفراء: ٤٧٥/١، ٤٧٦، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٠٣/١، ٥٢٥/٢، والأصول: ١٥٨/٢ واللمع: ١٣٤وشرح الكافية الشافية: ٢١١/١، ٢١٢، والجنى الداني: ٦٧.

(٢) وإنما جيء بالفاء دون غيرها في هذا الموضع؛ لأنها تدل على التعقيب الذي هو حكم الجزاء. ينظر: اللباب: ٨٨/٢.

(٣) الكتاب: ٦٣/٣.

(٤) لم أقف على مذهب الأنباري هذا في كتبه: (الأضداد، والزاهر، وشرح القصائد السبع الطوال).

(٥) موصل الطلاب: ٣٥.

(٦) شرح شذور الذهب: ٤٢٩.

وقوله في (شرح القطر): «فدل على أنه حالٌ، لا مصدرٌ، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل»[١].

وقوله (في تخليص الشواهد): «و(الأموات): إما منصوبٌ بـ(الوارث)، على أن الوصفين تنازعاه، وأعمل الثاني، وإلا لأضمر فيه»[٢].

وقد نبه خَدَمَة (المغني) على بعض ما ورد في عباراته من دخول اللام على جواب الشرط، وتركوا التنبيه على بعض؛ اكتفاء بما سلف التنبيه عليه.

ومن ذلك أنه لما قال ابن هشام: «وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء»[٣]. قال الدماميني: «وقرن المصنف جواب (إن) الشرطية باللام، وهو ممتنعٌ»[٤].

ولم يزد الشمني والدسوقي على ترديد عبارة الدماميني[٥]. وقال الأمير: «كثيرًا ما يقع في كلام المؤلفين دخول اللام في جواب (إن) حملاً على (لو)، وليس عربيًا»[٦].

ولما قال ابن هشام: «وإلا لأُعْرِبَتْ، ودخلت عليها (أل)»[٧]. قال الدماميني: «وفي هذا الكلام مناقشة لفظية من جهة إدخاله اللام على جواب (إن) الشرطية، وقد مر مثله»[٨].

---

(١) شرح قطر الندى: ٢٢٦.
(٢) تخليص الشواهد: ٨٧.
(٣) مغني اللبيب: ١٣٣.
(٤) شرح مغني اللبيب: ٣٦٦/١ .
(٥) ينظر: حاشية الشمني: ٣٠٨/١، وحاشية الدسوقي: ١٤٣/١.
(٦) حاشية الأمير: ٩١/١ .
(٧) مغني اللبيب: ١٦٢.
(٨) شرح مغني اللبيب: ٤٤٥/١ .

وقال الدسوقي: «قوله (وإلا لأعربت)، أي: وإلا تكن حرفًا، بل كانت اسمًا بمعنى: (حقًا، أو أبدًا) لأعربت، وفي كلامه مناقشةٌ لفظية من جهة إدخاله اللام على جواب (إن) الشرطية؛ إلحاقًا لها بـ(لو)، وهو مُوَلَّدٌ[١]»[٢].

وقال الأمير: « قوله (لأعربت)سبق كثيرًا إدخاله اللام على جواب (إن)؛ إلحاقًا لها بـ(لو)، وهو مُوَلَّدٌ»[٣].

ومن المواضع التي لم يتعقبوها؛ اكتفاء بما مر من مثلها قول ابن هشام: «و(تلظى) في ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾[٤] مضارعٌ، وإلا لقيل: (تلظتْ)»[٥].

على أنه لا يخفى ما سلف في تعقبهم من التصريح بأن ابن هشام ليس بدعًا في هذا الاستعمال.

والتحقيق أن لابن هشام في ذلك سلفًا وخلفًا، فقد سبقه إليه الزمخشري، وأبو البركات الأنباري، وأبو حيان[٦]، وتبعه فيه الفيومي، والشاطبي، والزركشي، والدماميني، والعيني، والجوجري، والشيخ خالد، والسيوطي، والأشموني، والصبان، والبغدادي[٧].

---

(١) المُوَلَّد من الكلام: المُحْدَث، ورجل مُوَلَّدٌ: عربي غير محض. قال الأزهري في تهذيب اللغة (و ل د): ١٢٦/١٤ «وإنما سُمِّيَ المُوَلَّد من الكلام مُوَلَّدًا إذا استحدثوه، ولم يكن من كلامهم فيما مضى».

(٢) حاشية الدسوقي: ١٧٦/١.

(٣) حاشية الأمير: ١٠٩/١.

(٤) الآية : ١٤ من سورة الليل.

(٥) مغني اللبيب: ٨٧٨ .

(٦) ينظر: الكشاف: ١٧٥/٢، ٥٩١/٤، وأسرار العربية: ٨٠، ٨١، والبحر المحيط: ٤٩٤/٣.

(٧) ينظر: المصباح المنير (س و ع): ٣٩٥/١، و(ن ف ي): ٣١٩/٢، والمقاصد الشافية: ٣٨٧/١، ٣٠٠/٨، والبرهان: ٤/٢، ٧٤،وشرح الشواهد الكبرى: ٢٤٥/١، ٣٠٠، وشرح الشذور للجوجري: ٢٨٣/١، وموصل الطلاب: ٣٥، والهمع: ٣٥/١، ٣٠٢، والاقتراح: ٣٢٨، وشرح الأشموني: ١٥٢/٢، ١٤٨/٣، وشرح قواعد الإعراب: ١٣٢، والصبان: ٣٤، ٣٥٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٧/١.

وهذا شيء من استعمالهم. قال الزمخشري: «كأنهم كانوا يتوانون في الصلاة، وإلا لنهتهم عن الفحشاء والمنكر، ولكانت لهم لطفًا»[١]. وقال أبو حيان: «ومن أمر بطاعته على الجزم والقطع لا بد أن يكون معصومًا عن الخطأ، وإلا لكان بتقدير إقدامه على الخطأ مأمورًا باتباعه، والخطأ منهيٌّ عنه»[٢].

وقال العيني: «جاء الضمير فيه متصلاً؛ لضرورة الوزن، وإلا لكان الأحسن أن يكون منفصلاً»[٣].وقال الصبان: «اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر، وإلا لوُجِدَ في (إنَّ زيدًا لقائمٌ) مثلاً»[٤].

وجه هذا الاستعمال :

ليس غريبًا ألا يذكر ابن هشام مُسَوِّغ هذا الاستعمال؛ إذ هو عنده خارج عن لسان العرب.

وقد مضى من كلام الشراح والمحشين أن وجه دخول اللام في جواب (إن) الشرطية إنما هو الحمل على دخولها في جواب (لو). قال السوقي: «وفي كلامه مناقشةٌ لفظية من جهة إدخاله اللام على جواب (إن) الشرطية؛ إلحاقًا لها بـ(لو)، وهو مُوَلَّدٌ»[٥].

والدسوقي في بيان هذا الوجه مسبوقٌ بنحو قول الشيخ خالد: «وقد تسامح المصنفون بدخول اللام في جواب (إن) الشرطية المقرونة بـ(لا) في قولهم: (وإلا لكان كذا)؛ حملاً على دخولها في جواب (لو)»[٦].

---

(١) الكشاف: ٥٩١/٤ .
(٢) البحر المحيط: ٦٨٧/٣.
(٣) شرح الشواهد الكبرى: ٣٠٠/١.
(٤) حاشية الصبان: ٤١٨/١.
(٥) حاشية الدسوقي: ١٧٦/١.
(٦) موصل الطلاب: ٣٥.

تعقيـــــــــب :

انتهى البحث إلى أمرين:

الأول: أن ما ذكروه من وجه دخول اللام في جـواب (إن) الشـرطية لا يستقيم على ما ذهب إليه الجمهور من المنع، فلا تخريج لما ورد في كلامهم غير السهو عن شرط المسألة، أو المسامحة في الاسـتعمال، أو الأخـذ بـرأي ابـن الأنباري في الجواز.

وعلى هذا يُحْمَل ما وقع من قول الدماميني في (تعليق الفرائد): «وليست موضوعة لواحد منها، وإلا لكانت في غيره مجازًا، ولا لكل واحد منها، وإلا لكانت مشتركة»[١] بعد ما سلف من التصريح بمنع ذلك في (شرح المغني).

وكذلك قول الشيخ خالد في (التصريح): «الشيء إذا حَلَّ في موضـعه لا يُنوَى مع غيره، وإلا لجاز: ضَرَبَ غلامُه زيدًا»[٢] مع قوله في (موصل الطلاب): «وقد تسامح المصنفون بدخول اللام في جواب (إن) الشرطية المقرونة بـ(لا) في قولهم: (وإلا لكان كذا)؛ حملاً على دخولها في جواب (لو)»[٣].

وأما حمل ما وقع في (المغني) من هذا الاستعمال على الأخذ بـرأي مـن أجاز فلا يُسَلَّم؛ لاقتضاء الكلام فيه منع ذلك، وحصر دخول اللام على جواب (لو)، وجواب (لولا)، وجواب القسم.

الثاني: أن المَرْضِيَّ ما ذهب إليه الجمهور من منع دخول اللام في جواب (إن) الشرطية؛ لافتقاره إلى السماع عن العرب. قال الدسوقي: «قرن المصـنف جواب (إن) الشرطية باللام، وهو ممنوعٌ، وسيأتي له في مواضع، ويقع كذلك في كلام المؤلفين كثيرًا، ولا أعرف أحدًا صَرَّحَ بجوازه، ولا وقفت له على شاهد»[٤].

وفي قوله: (ولا أعرف أحدًا صَرَّحَ بجوازه) نظرٌ؛ لما سلف علـى لسـان الشيخ خالد من أن ابن الأنباري أجاز دخول اللام في جواب (إن) الشرطية.

---

(١) تعليق الفرائد : ٢/١٤.

(٢) التصريح: ١/٤١٥.

(٣) موصل الطلاب: ٣٥.

(٤) حاشية الدسوقي: ١/١٤٣.

٢- العطف بـ(أو) بعد (سواء)

منع ابن هشام في (شرح القطر) العطف بـ(أو) بعد همزة التسوية[١]؛ لأن ما تقتضيه (أو) منافٍ لما تقتضيه التسوية؛ وذلك أن (أو) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء، والتسوية تقتضي نفس الشيئين أو الأشياء[٢]، قال عند الكلام على (أو): «ولكونها لأحد الشيئين امتنع أن يُقَالَ: (سواءٌ عَلَيَّ أقمت، أو قعدت)؛ لأن (سواء) لا بد فيها من شيئين؛ لأنك لا تقول: سواء عَلَيَّ هذا الشيء»[٣].

وحَمَلَ في (المغني) ما خالف هذا القياس من قراءة: ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٤] على الشذوذ، وجزم بتخطئة الفقهاء في قولهم: (سواءُ كان كذا، أو كذا)[٥]، وبسهو صاحب (الصحاح) في قوله: «يقال: سواءٌ عَلَيَّ قمت، أو قعدت»[٦]، فقال في (المغني): «وإذا عطفتَ بعد الهمزة بـ(أو) فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسًا، وقد أُولِعَ الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: (سواءُ كان

---

(١) هي الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، وليس المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها، بل كما تقع بعد (سواء) تقع بعد (ما أبالي، وما أدري، وليت شعري)، ونحوهن،. ينظر: مغني اللبيب: ٢٤.

(٢) ينظر: حاشية الشمني: ٩١/١، وحاشية الأمير: ٤٢/١.

(٣) شرح قطر الندى: ٣٠٥ .

(٤) من الآية : ٦ من سورة البقرة، وهي قراءة (ابن محيصن) من طريق الزعفراني، وقراءة الجمهور بـ(أم) بدل (الواو). ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٤١٣، والدر المصون: ٤٩٠/٥.

(٥) ينظر: المدونة للإمام مالك: ٤٠٨/١، ٦١٢/٣، والأم للشافعي: ٨٢/٣ ، والحاوي للماوردي: ١١١/١، وبدائع الصنائع للكاساني: ١٢/١، والمغني لابن قدامة: ٣٦٩/١٠.

(٦) ينظر: الصحاح (س و ي): ٢٣٨٦/٦ .

كذا، أو كذا)، وهو نظير قولهم: (يجب أقل الأمرين من كذا، أو كذا)[١]، والصواب العطف في الأول بـــ(أم)، وفي الثاني بالواو، وفي (الصحاح): تقول: (سواءٌ عليَّ قمتَ، أو قعدتَ). انتهى، ولم يذكر غير ذلك، وهو سهوٌ، وفي (كامل الهذلي) أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني: ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ وهذا من الشذوذ بمكان»[٢].

ولا يخفى أنْ لا همزة بعد (سواء) في شيء من كلام الفقهاء، وصاحب الصحاح، وقراءة ابن محيصن، وكأن ابن هشام تَوَهَّم أن الهمزة لازمة بعد (سواء)، وأنها في الأمثلة التي ذكرها مقدَّرة، وبنى على ذلك الحكم بتخطئة الفقهاء وغيرهم[٣]. قال الدماميني: «العجب من إيراد المصنف قول الفقهاء: (سواء كان كذا أو كذا) في العطف بعد همزة التسوية، وكذا ما في (الصحاح)، والفرض أن لا همزة في شيء من ذلك، وكأنه توهم أن الهمزة لازمةٌ بعد كلمة (سواء) في أول جملتيها فقَّدرَ الهمزة، إذ لم تكن مذكورة، وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وغيرهم»[٤].

---

(١) قال النووي في (تحرير ألفاظ التنبيه): ١٦٢: «(قوله: ضمنها بأكثر الأمرين من قيمتها، أو أضحية مثلها): هكذا وقع في (التنبيه) وسائر كتب الفقه مثل هذه الصيغة بـــ(أو)، يقولون: (بأكثر الأمرين من كذا، أو كذا)، والأجود حذف الألف، وتبقى الواو؛ لأنه على تقدير إثبات الألف، ويكون معناه: (أكثر الأمرين من قيمتها، أو أكثر الأمرين من أضحية مثلها)، ومعلومٌ أن هذا ليس بمنتظم، فوجب حذف الألف». وينظر: التنبيه في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي: ٨١.

(٢) مغني اللبيب: ٦٣، ٦٤.

(٣) ينظر: الهمع: ٢٠٨/٣، وحاشية الصبان: ١٤٦/٣.

(٤) شرح مغني اللبيب: ١٧٨/١.

وقد صرح غير واحد بأن هذا الذي ذكره ابن هشام منتزعٌ ومسلوخ من كلام أبي علي الفارسي [١].قال البغدادي-وقد أورد كلام ابن هشام-: «وهو في هذا تابعٌ لأبي علي»[٢].

وهذه عبارة أبي علي: «إذا أخبرت فقلت: (سواءٌ عَلَيَّ أقعدت، أم ذهبت) فقد سَوَّيْت الأمرين عليك، فلما عمتهما التسوية جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام؛ لمشاركته له في الإبهام، فكل استفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية استفهامًا...ولا يجوز في هذا الموضع (أو) مكان (أم)؛ لأن المعنى: (سواءٌ عليَّ هذان)، ألا ترى أنك لو قلت: سواءٌ عَلَيَّ القيامُ والقعود) لم يجز إلا الواو... ولو قلت: (سواء عليَّ العاكف، أو البادي)، أو (سواء عَلَيَّ الجزع، أو الصبر) لكان المعنى: (سواء عَلَيَّ أحدهما)، و(سواء عَلَيَّ أحدهما) كلامٌ مُحَالٌ؛ لأن التسوية لا تكون إلا بين شيئين فصاعدًا»[٣].

وتعقب الرضي هذا الذي ذهب إليه أبو عليٍّ بقوله: «ويرد عليه أن معنى (أم) أيضًا أحد الشيئين، أو الأشياء، فيكون معنى: (سواء عليَّ أقمت أم قعدت): سواءٌ عليَّ أيهما فعلت، أي: الذي فعلت من الأمرين؛ لتجرد (أي) عن معنى الاستفهام، وهذا – أيضًا- ظاهر الفساد، وإنما لزمه ذلك في (أو)، وفي (أم)؛ لأنه جعل (سواء) خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أن يكون (سواءٌ) خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط»[٤].

وذهب السيرافي إلى أن (سواء) إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بـ(أم)، وإذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف بـ(أو). قال:

---

(١) ينظر: شرح مغني اللبيب للدماميني: ١٧٨/١، .
(٢) الخزانة: ١٧٠/١١.
(٣) ينظر: الحجة: ٢٦٥/١، ٢٦٦.
(٤) شرح الكافية: ٤١٣/٤.

«و(سواء) إذا أدخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها، كقولك: (سواء عليَّ أقمت أم قعدت)، والأصل في (سواء) أن يكون بعده اسمان فصاعدًا، كقولك: (سواءٌ عندي الزيدان)، و(سواء عليَّ الزيدون)، وإذا كان أحد الاسمين معطوفًا على الآخر عطف بالواو لا غيرُ، كقولك: (سواء عليَّ قمت وقعدت). وإذا كان بعد (سواء) فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بـ(أو) كقولك: سواء عليَّ قمت، أو قعدت»(١).

وهذا نص صريحٌ يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم: (سواءٌ كان كذا، أو كذا) وبصحة التركيب الواقع في (الصحاح)، وقراءة ابن محيصن، فجميع ذلك موجه لا خطأ فيه، ولا شذوذ من جهة العربية(٢).

فإن قيل: ما وجه العطف بـ(أو) والتسوية تأباه؛ لأنها تفتضي شيئين فصاعدًا، و(أو) لأحد الشيئين، أو الأشياء؟(٣).

قيل: وجهه السيرافي بأن الكلام محمولٌ على معنى المجازاة. قال: «وأما (أو) فدخلت في الفعلين؛ لما فيها من معنى المجازاة، فإذا قلت: (سواء عليَّ قمت أو قعدت) فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما عليَّ سواء»(٤).

وعليه لا تكون (سواء) خبرًا مقدمًا، ولا مبتدأ؛ فليس التقدير: قيامك أو قعودك سواءٌ، أو سواءٌ عليَّ قيامك أو قعودك، بل (سواء) خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر(٥).

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٤٣٤/٣، ٤٣٥.
(٢) ينظر: شرح مغني اللبيب: ١٧٧/١، وحاشية الشمني: ٩٢/١.
(٣) ينظر: حاشية الشمني: ٩٣/١.
(٤) شرح كتاب سيبويه: ٤٣٦/٣.
(٥) شرح مغني اللبيب: ١٧٧/١.

وصرح الرضي بمثل ما ذكره السيرافي، فقال: «وإنما غلب في (سواء)، و(ما أبالي) الهمزة ، و(أم) المتصلة مع أنه لا معنى للاستفهام هنا، بل المراد الشرط؛ لأن بين لفظي: (سواء)، و(لا أبالي) وبين معنى الهمزة و(أم) المتصلة جامعًا ومناسبَةً، وهو التسوية، فهي التي جَوَّزت الإتيان بهما بعد اللفظين، بتجريد الهمزة، و(أم) عن معنى الاستفهام، وجعلهما بمعنى (إن)، و(أو) كما تقدم، ويجوز مع هذا بعد (سواء)، و(لا أبالي) أن تأتي بـ(أو) مجردًا عن الهمزة، نحو: (سواءٌ عليَّ قمت أو قعدت)، و(لا أبالي قمت أو قعدت) بتقدير حرف الشرط»[١].

استعمال ابن هشام:

خالف ابن هشام في الاستعمال ما نص عليه في (المغني) من منع العطف بـ(أو) بعد (سواء)، ومن ذلك أنه قال في (شرح القطر): «فَيُضَمُّ إن كان الماضي أربعة أحرف، سواء كانت كلها أصولاً، نحو: (دحرج يُدَحْرِج)، أو بعضها أصلاً، وبعضها زائدًا، نحو: (أَكْرَمَ، يُكْرِمُ)؛ فإن الهمزة فيه زائدة»[٢].

وقال في (شرح الشذور): «الثالثة: الإسناد إليه، وهو أن يُسْنَدَ إليه ما تتم به الفائدة، سواء كان المسند فعلاً، أو اسمًا، أو جملة»[٣]. وقال: «سواء نقص عنها -كما مثلنا – أو زاد عليها»[٤].

وقال في (أوضح المسالك): «الثاني: المضاف، سواء كانت الإضافة محضة، نحو: (ربنا اغفر لنا)، أو غير محضة، نحو: (يا حسنَ الوجه)»[٥].

---

(١) شرح الكافية: ٤/٤١٣.
(٢) شرح قطر الندى: ٣٤.
(٣) شرح شذور الذهب: ٢٣.
(٤) السابق: ٣٠.
(٥) أوضح المسالك: ٤/١٥.

وقال في (تخليص الشواهد): «سواء قَدَّرْتَ (مِثْلاً) صفة، أو خبرًا، أو منتصبًا بالخبر الذي تضمره»(١).

والعجيب أن هذا الاستعمال وقع من ابن هشام في الكتاب الذي نص فيه على المنع، فقال في (المغني): «والعاشر: التقريب، نحو: (ما أدري أسلم، أو ودع) قاله الحريري(٢)، وغيره»(٣).

وقد تعقبه الدماميني في هذا الموضع، فقال في شرح قول ابن هشام: «وإذا عطفتَ بعد الهمزة بـ(أو) فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسًا»(٤): «وقد يُعَارض هذا بما سيأتي له في (أو) حيث قال: إنها تأتي للتقريب، نحو: (ما أدري أسلم أو ودع)، حكاه عن الحريري وغيره، ولم يتعقبه من جهة العطف بـ(أو) بعد همزة التسوية، وقد مر له في أول الكتاب أن ضابطها هو أن تكون داخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، وهذا متأت في المثال المذكور، فتكون الهمزة فيه للتسوية»(٥).

ومضى ابن هشام على هذا الاستعمال في غير هذا الموضع من (المغني) دون أن يتعقبه أحدٌ من شراح (المغني) ومحشيه(٦).

ومن ذلك قوله: «ولا فرق في اقتضاء (لا) الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي، سواء كان للتحريم-كما تقدم-أو للتنزيه»(٧).

---

(١) تخليص الشواهد: ٤١٤.
(٢) ينظر: درة الغواص: ٢٤٠.
(٣) مغني اللبيب: ٩٤ .
(٤) مغني اللبيب: ٦٣.
(٥) شرح مغني اللبيب: ١٧٦/١.
(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١٥٣، ٢٩٦، ٣٢٦.
(٧) مغني اللبيب: ٣٢٦.

والتحقيق أن ابن هشام في هذا الصنيع من استعمال ما نص على منعه تابعٌ لأبي علي الفارسي، فقد مَرَّ على لسانه في (الحجة) التصريح بالمنع، ثم تراه يقول في موضع آخر من الكتاب نفسه: «وهي حركة الهمزة، سواء كان فتحة، أو ضمة، أو كسرة»(١).

وجه هذا الاستعمال :

ليس غريبًا ألا يذكر ابن هشام وجهًا لما جرى على لسانه في (المغني) من العطف بـ(أو) بعد (سواء)؛ لما تقدم من أنه لا يُجِيز ذلك.

وعلى هذا يكون ما وقع فيه من استعمال ذلك على سبيل السهو والنسيان، وأما ما وقع في غيره من بقية كتبه فيحتمل السهو، ويحتمل أنه تبع فيها مذهب من أجاز ذلك، كالسيرافي، والرضي.

وقد رأيت في كلام الرضي وجهًا لهذا الاستعمال، حيث أنشد قول الشاعر(٢):

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ آلِ مُطَرِّفٍ حُتُوفُ المَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتِ(٣).

قال البغدادي-وقد أنشد البيت-: «على أنه يجوز الإتيان بـ(أو) مجردًا عن الهمزة بعد (سواء)، و(لا أبالي) بتقدير حرف الشرط، كما في البيت، فإن (أو) لم تُسْبَق بهمزة، والتقدير: (إن أكثرت، أو أقلت فلست أبالي)، وهذا قول السيرافي»(٤).

---

(١) الحجة: ٢٨٩/١.
(٢) ينظر: شرح الكافية: ٤١٣/٤.
(٣) البيت من الطويل، وهو لـ(مليح بن علاق القعيني) يرثي ابنه في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٤٥/٢. وبلا نسبة في الكتاب: ٣/ ١٨٥، وأمالي ابن الحاجب: ٧٤٧/٢، وشرح مغني اللبيب: ١٧٨/١.
(٤) الخزانة: ١٦٩/١١.

تعقيـــــــــب :

بان في ضوء ما سلف ثلاثة أمــور:

الأول: أن ما نُسِبَ إلى سيبويه من أنه قال: «إذا كَانَ بعد (سَوَاء) همــزَة الِاسْتِفْهَام فَلَا بُد من (أم)، اسْمَيْنِ كَانَا، أَو فعلين، تَقول: (سَوَاء عَليَّ أَزيدٌ فِي الدَّار أم عَمْرٌو)، وَ(سَوَاء عَليَّ أَقمت، أم قعدت)، وَإِذا كَانَ بعْدهَا فعــلان بغيــر ألــف الاستفهام عُطِفَ الثاني بـــــ(أو)، تَقول: (سواءٌ عليَّ قمت، أو قعدت)، وإن كانــا اسمين بلا ألف عُطِفَ الثاني بالواو، تقول: (سواء عليَّ زيدٌ وعمرٌو)»[(١)] إنما هو صريح ما تقدم من كلام السيرافي، وليس في كتاب سيبويه شيء من الكلام على العطف بـــــ(أو) بعد (سواء)، والذي فيه التصريح بجواز العطف بـــــ(أو)، أو ب(أم) بعد نظير (سواء)، وهو: (ما أدري)، وقد نقل ذلك عنه الدماميني، فقــال: «وقد صرح سيبويه في (الكتاب) بجواز الإتيان بـــــ(أو)، أو ب(أم) في نظير هذا المثال، فقال: ما أدري أزيدٌ عندك أو عمرٌو؟ وإن شئت قلت: (ما أدري أزيدٌ عندك أم عمرٌو)» [(٢)].

وهذا كلام سيبويه: «فإن شئت قلت: (ما أدري أزيدٌ عنــدك أو عمــرٌو)، فكان جائزا حسنًا كما جاز: أزيدٌ عندك أو عمرٌو»[(٣)].

الثــاني: أن ابن هشام في استعمال (أو) بعد (سواء) مسبوقٌ بكثير مــن أئمة الفقه، واللغة والنحو، كالإمام مالك، والشــافعي، والســيرافي، والأزهــري،

---

(١) ينظر: الهمع : ٢٠٧/٣.
(٢) شرح مغني اللبيب: ١٧٦/١.
(٣) الكتاب: ١٨٠/٣.

والفارسي، والخطابي، والجوهري، وابن فارس، وأبي هلال العسكري، والسهيلي، وأبي البركات الأنباري، والعكبري، وابن مالك، وابن منظور، والمرادي [١].

وتبعه في ذلك جماعة، كابن عقيل، والفيروز آبادي، والجوجري، والشيخ خالد، والسيوطي، والأشموني، والصبان[٢].

وهذه بعض استعمالاتهم: قال الإمام الشافعي: «فأصل نكاح الحربي كله فاسدٌ، سواء كان بشهود، أو بغير شهود»[٣]. وقال الأزهري: «وقد يقال: مِلْحَفَةٌ، ومِقْرَمَة، سواء كان الثوب سُمْطًا، أو مُبَطَّنًا»[٤]. وقال الأنباري: «ليس التأثير شرطًا في عمل الفعل، وإنما شرط عمله أن يكون له تعلق بالمفعول، فإذا تعلق بالمفعول تعدى إليه، سواء كان مؤثرًا، أو لم يكن مؤثرًا فيه»[٥].

وتأويل ما وقع في كلام هذه الجمهرة من الفقهاء واللغويين والنحويين على السهو والنسيان منقوضٌ بما تقدم من مجيء هذا الاستعمال في كلام من يحتج به من العرب.

---

(١) ينظر: المدونة: ٦١٢/٣، والأم: ٨٢/٣، وشرح كتاب سيبويه: ٤٣٤/٣، ٤٣٥، وتهذيب اللغة (ر ح ل): ٦/٥، والحجة: ٢٨٩/١، وغريب الحديث: ١٠٢/١، والصحاح (ب هـ ل): ١٦٤٢/٤: ومقاييس اللغة (ص ع د): ٢٨٧/٣، والفروق اللغوية: ٧٠، ونتائج الفكر: ٨٥، والإنصاف: ٣٣/١، واللباب: ١٤٧/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٠٧/٢، واللسان (ق ط ع): ٢٧٧/٨، والجنى الداني: ١٦٢.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٥٢/١، ٢٥٧، والقاموس المحيط: (أ ن ن): ١١٧٧، وشرح الشذور للجوجري: ٢١٥/١، والتصريح: ١٢١/٢، والهمع: ٣٩/١، وشرح الأشموني: ٤٣٣/١، وحاشية الصبان: ١٦٤/٢.

(٣) الأم: ٢٨٢/٤.

(٤) تهذيب اللغة (ل ح ف): ٤٦/٥ .

(٥) أسرار العربية: ١٢٩.

الثالث: أن المختار صحة ما ورد على لسان ابن هشام وغيره من العطف بـ(أو) بعد (سواء)؛ لمجيئه في الفصيح من كلام العرب شعرًا ونثرًا. أما الشعر فما سلف من البيت الذي أنشده الرضي، أعني قول الشاعر:

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ آلِ مُطَرِّفٍ حُتُوفُ المَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتِ

قال البغدادي: «وفيه رَدٌّ على (أبي عَلِيٍّ) في منعه، وعلى (ابن هشام) في قوله في (المغني): إذا عطفتَ بعد الهمزة بـ(أو) فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسًا»(١).

وأما النثر فمنه ما مضى من قراءة ابن محيصن. ومنه-أيضًا-ما ورد في الصحيحين من قول أبي النضر: ﴿لاَ أَدْرِي أَقَالَ: أربعينَ يَوْمًا، أو شَهْرًا، أو سَنَةً﴾(٢).

(١) الخزانة: ١٦٩/١١.

(٢) متفق عليه، فقد رواه (البخاري) في (صحيحه: ١٠٨/١). كتاب الصلاة. باب إثم المارّ بين يَدَي المصلي، و(مسلم) في صحيحه: ٣٦٣/١. باب إثم المار بين المصلي.

٣- قطع (غير) عن الإضافة لفظاً بعد (لا) النافية

لَحَّنَ ابن هشام ما يشيع على الألسنة من نحو: (قبضت عشرةً لا غيرُ) بضم (غير) من غير تنوين. قال في (شرح الشذور): «أما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: (لا غيرُ) فلم تتكلم به العرب»[١]. وقال في (المغني): «وقولهم: (لا غيرُ) لحنٌ»[٢].

وإنما لَحَّنَ ابنُ هشامٍ ذلك؛ لأن (غير) ملازمة للإضافة في المعنى، فلا يجوز أن تُقْطَع عنها في اللفظ إلا إن فُهِمَ المعنى، وتقدمت عليها كلمة (ليس). قال: «ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه (غير) إلا بعد (ليس) فقط»[٣].

وهذا الذي استند إليه في دعوى التلحين حكاه صاحب القاموس عن السيرافي، وهذه عبارته: «وكأن قولهم: (لحنٌ) مأخوذ من قول السيرافي: الحذف إنما يُسْتَعمل إذا كانت (إلا)، و(غير) بعد (ليس)، ولو كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع»[٤].

والتحقيق ما ذكره السيوطي من أن السيرافي صَرَّحَ بأن (لا) كـ(ليس)[٥]، وهذا كلام السيرافي في قولهم: (ليس غير): «فإن قال قائل: كيف تعرب (غير) في هذا الموضع؟ فإن أبا العباس كان يقول: (غير) مبني على الضم، مثل (قبل وبعد)[٦]، كذلك إذا قلنا: (لا غير)»[٧].

---

(١) شرح الشذور : ١٣٨.
(٢) المغني : ٢٠٩.
(٣) شرح الشذور : ١٣٨.
(٤) القاموس المحيط (غ ي ر): ٤٥٣/١.
(٥) الهمع : ١٩٩/٢.
(٦) المقتضب : ٤٢٩/٤.
(٧) شرح كتاب سيبويه : ٤٩/١- ٥٠ .

على أن الأشموني صَرَّحَ بأن طائفة كثيرة من النحويين منعت هذا التركيب (لا غيرُ)، فقال: «قالت طائفة كثيرة: لا يجوز الحذف بعد غير("ليس) من ألفاظ الجحد؛ فلا يقال: "قبضت عشرة لا غير»[١].

والذي وقفت عليه من أقوال النحويين يقضي بأن ابن هشام مسبوق في منع هذا التركيب بابن يعيش[٢]، وأبي حيان ؛ إذ شرطا أن يكون ذلك بعد (ليس) دون غيرها من أدوات النفي. قال أبو حيان: «ويجوز حذف ما بعد (إلا) وبعد (غير)، وذلك بعد (ليس) تقول: جاءني زيد ليس إلا، وليس غير»[٣].

وجه استعمال هذا التركيب:

حمل ابن هشام ما وقع في عبارات النحويين من هذا الاستعمال على أحد وجهين:

الأول: أنهم قاسوا (لا) على (ليس)، والجامع بينهما النفي، فتقول: (فبضت عشرة لا غيرُ)، كما تقول: (قبضت عشرة ليس غيرُ). قال: «وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: (لا غيرُ)ـ فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا (لا) على (ليس)»[٤].

وما ذكره ابن هشام قي هذا الوجه مأخوذ مما سلف من حكاية السيرافي: (لا غيرُ) بالبناء على الضم.، وتبع السيرافيَ في ذلك الزمخشريُّ، وابنُ الحاجب، والرضي، والفيروز آبادي، والدماميني، والجوجري، والأشموني، والشيخ خالد،

(١) شرح الأشموني : ١٦٥/٢.
(٢) شرح المفصل: ١٠٧/٣.
(٣) الارتشاف: ١٥٤٨/٣.
(٤) شرح الشذور : ١٣٨.

والفاكهي[١]. قال الزمخشري: «وقد جاء ما ليس بظرف غاية، نحو: حسب، ولا غير، وليس غير»[٢].

وعلى هذا يكون (غير) في الموضعين مبنيًا على الضم؛ تشبيهًا بـ(قبل، وبعد) إلا أنه في (ليس غير) في محل نصب على أنه خبر (ليس)، واسم (ليس) مضمر[٣].

ويحتمل أن يكون الأصل: ليس غيرُ ذلك مقبوضًا، ثم حذف خبر (ليس) وما أضيفت إليه (غير)، وتكون الضمة على هذا ضمة إعراب. قال ابن هشام: «والوجه الأول أولى؛ لأن فيه تقليلاً للحذف، ولأن الخبر في باب (كان) يضعف حذفه جدًّا»[٤].

الآخر: أن ذلك قد وقع منهم على سبيل السهو والنسيان. قال في شرح الشذور: «أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة»[٥].

ويُضْعِف هذا الوجه كثرة وقوع هذا الاستعمال في كلام أرباب اللغة، وأكابر النحاة، كالخليل، وسيبويه، والفراء، وأبي زيد، وابن السكيت، والمبرد، وثعلب،

---

(١) ينظر: الإيضاح شرح المفصل: ٥٠٨/١، وشرح الكافية: ١٧٠/٣، والقاموس (غ ي ر): ٤٥٣/١، وشرح الدماميني: ٧٠/٢، وشرح الشذور للجوجري: ٢٦٠/١، والأشموني: ١٦٥/٢، ومجيب الندا: ٥٣/١-٥٤.

(٢)المفصل: ٢١٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٠/١ .

(٤) شرح الشذور : ١٣٨.

(٥) السابق : الصفحة نفسها .

وابن السراج، وابن دريد، والزجاجي، والنحاس، والفارسي، وابن جني، وغيرهم ممن يبعد أن يجتمعوا على السهو(١).

وهذا شيء من عبارات هؤلاء الأئمة. قال سيبويه: «قالوا: (إنقحلٌ) في الوصف لا غير»(٢). وقال الفراء: «والعرب تقول: (أضمنه حَتَّى الأربعاء أو الخميس) خفضًا لا غير»(٣). وقال المبرد: «فإذا قلت: (خلفُكَ واسعٌ) فالرفع لا غيرُ؛ لأنه ليس بظرف، وإنما خَبَّرْتَ عن الخلف، كما تقول: زيدٌ منطلقٌ»(٤).

استعمال ابن هشام:

استعمل ابن هشام هذا التركيب في كثير من كلامه، حتى عجب الدماميني (في شرح المغني) من هذا الصنيع، فقال: «والعجب أنه – رحمه الله– يبوح هنا بأن هذا التركيب لحن، ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب»(٥).وقال الشيخ محمد الأمير: «وقد استعمله المصنف في مؤلفاته كثيرًا»(٦).

---

(١) ينظر: العين (ق ط ع): ١٣٦/١، والنوادر: ٥٥٣، وإصلاح المنطق: ١١/١، والمقتضب: ١٧٦/١، ومجالس ثعلب: ٢٣/٢، والأصول: ٢٦/١، والجمهرة (س ف ف): ١٣٤/١، والإيضاح في علل النحو: ٨٧، وإعراب القرآن للنحاس: ١٤/١، وليس في كلام العرب: ٣٥، والتعليقة: ٣٣٩/١، والخصائص: ٨٤/١، ودرة الغواص: ٣٤ والإنصاف: ١١٥/١ ونتائج الفكر: ١٠٠، واللباب: ١٢٤/١، والتسهيل: ١٩.

(٢) الكتاب: ٢٤٧/٤.

(٣) معاني القرآن: ١/ ١٣٧.

(٤) المقتضب : ٣٤١/٤.

(٥)شرح المغني للدماميني: ٧٠/٢.

(٦) حاشية الأمير على المغني: ١٣٦/١.

ومن ذلك قوله في (شرح اللمحة): «والجيد: هي أمسى؛ لأن (كان) عُرِفَتْ، وإنما الحاجة إلى استقصاء أخواتها لا غير»(١).

وقوله في (شرح قصيدة بانت سعاد): «وإذا كان التفعال مصدرًا فهو بفتح الأول لا غير، كالتجوال والتطواف إلا كلمتين: التبيان ، والتلقاء»(٢).

وقوله في (شرح قطر الندى): «والحاصل أن لـ(أنْ) المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات: إحداها: أن يتقدم عليها ما يدل على العِلْم، فهذه مخففة من الثقيلة لا غيرُ»(٣).

وقوله في (أوضح المسالك) عند الكلام على حالات المفعول فيه: «أو مسموعًا بالحذف لا غير»(٤).

وقد تعقبه الشيخ خالدٌ في ذلك بقوله: «وكان ينبغي للمُوَضِّح أن يقول: (ليس غير)؛ لأنه يرى أن قولهم: (لا غير) لحنًا»(٥).

على أن ابن هشام استعمل (لا غير) في مصنفاته التي لحَّن فيها هذا التركيب، وبالغ في إنكاره، كـ(شرح الشذور) (٦). و(مغني اللبيب)(٧)، ومن ذلك قوله في (شرح الشذور): «وأقول: الكلمة جنسٌ تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير»(٨).

---

(١) شرح اللمحة البدرية : ١٦/٢.
(٢) شرح قصيدة بانت سعاد : ٣١٥ .
(٣) شرح قطر الندى : ٦٢.
(٤) أوضح المسالك : ٢٠٨/٢.
(٥) التصريح: ٥٢٢/١.
(٦) ينظر: شرح شذور الذهب : ١٧، ٣٠، .
(٧) ينظر: المغني : ٣٣٣ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٦٠ ، ٥٩٢ ، ٧٨١.
(٨) شرح الشذور: ١٧.

وقال في (المغني) عند الكلام على (هل): «ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق (أم) المنقطعة، وعكسهما (أم) المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غيرُ»(١).

واعترضه الدسوقي في هذا الاستعمال ، فقال: «قوله: (لا غير): قد سبق أن (لا غير) لحنٌ، ولكن قد وقع له ذلك كثيرًا»(٢).

تعقيـــــــب :

بدا مما سلف ثلاثة أمور:

الأول : أن ما ذكره ابن هشام في الوجه الثاني من حمل مـــا وقـــع فـــي عبارات النحويين على السهو يرد عليه ما تقدم من كثرة وقوع هذا الاستعمال في كلام جمهرة اللغويين والنحويين ممن يبعد أن يجتمعوا على السهو والنسيان.

ويمكن إسقاط هذا الوجه على استعماله هو هذا التركيب بكثرة في كتابيـــه: (شرح الشذور) و(مغني اللبيب) بعد البوح فيهما بأنه لحنٌ، وأن العرب لم تـــتكلم به.

الثـاني : أن الشراح والمحشين من خَدَمة كتب ابن هشام لم يُسَلِّموا لـــه تلحين هذا الاستعمال(٣)، فهذا الدماميني يقول: «ونحن لا نُسَلِّم ذلـــك»(٤)، وقـــال الجوجري: «وفيه نظرٌ»(٥).وقال الشيخ خالدٌ: «والحق جوازه»(٦).

ا(١) المغني : ٤٥٧ .

(٢) حاشية الدسوقي: ١٧/٢.

(٣) ينظر: شرح المغني: ٧٠/٢، والشمني: ٣٠٩/١، والجـــوجري: ٢٦٠/١، والتصـــريح: ٥٢٢/١، ومجيب الندا: ٥٣/١-٥٤١، وحاشية الأمير: ١٣٦/١، وحاشية الدسوقي: ١٦٩/١.

(٤)شرح المغني للدماميني: ٧٠/٢.

(٥) شرح شذور الذهب : ١/ ٢٦٠.

(٦)التصريح : ٥٢٢/١.

الثالث : أن الصحيح ما ذهب إليه السيرافي، والزمخشري، وابن الحاجب من جواز استعمال هذا التركيب (لا غير)؛ وذلك من وجهين:

١- ما سلف من حكاية السيرافي، والزمخشري، وابن الحاجب (لا غيرُ). والإثبات مقدم على النفي. قال الدماميتي: «ونحن لا نُسَلِّم ذلك، فقد حكى ابن الحاجب (لا غير)[١] وتابعه على ذلك شارحو كلامه، ومنهم جماعةٌ من المحققين، كالرضي[٢]»[٣].

٢- ما أنشده ابن مالك في باب القسم من (شرح التسهيل) من قول الشاعر:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُوا عُتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ[٤].

قال الفيروز آبادي: «قيل: وقولهم: (لا غيرُ) لحنٌ، وهو غير جيد؛ لأنه مسموعٌ في قول الشاعر:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُوا عُتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ»[٥].

---

(١)ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٢٥/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٧٠/٣.

(٣)شرح المغني للدماميني: ٧٠/٢.

(٤) البيت من (الطويل) وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٠٩/٣، والقاموس (غ ي ر): ٤٥٣/١، وشرح الجوجري: ٢٦٠/١، والتصريح: ٥٦٧/١، ٧١٨، والأشموني: ١٦٥/٢، ومجيب الندا: ٥٣/١، وحاشية الأمير على المغني: ١٣٦/١، وحاشية الدسوقي: ١٩٦/١.

(٥) القاموس المحيط (غ ي ر): ٤٥٣/١.

٤- دخول (قد) على الفعل المنفي

منع ابن هشام دخول (قد) على الفعل المنفي؛ لأنها كالجزء منه، فلا تُفْصَل منه بشيء غير القسم، نحو: (قد – واللهِ – أحسنت). قال في (المغني) عند الكلام على (قد): «وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف، الخبري، المُثْبَت[١]، المجرد من جازم، وناصب، وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء، فلا تُفْصَل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم»[٢].

وتبعه الفيروز آبادي، والسيوطي، والصبان[٣].قال صاحب القاموس: «والحرفية مختصة بالفعل المتصرف، الخبري، المُثْبَت، المجرد من جازم، وناصب، وحرف تنفيس»[٤].

وتبعهم بعض الباحثين، فكتب الأستاذ: (أحمد العوامري) بحثًا عرض فيه لقول بعض الكُتَّاب: (قد يكون، وقد لا يكون) وانتهى إلى تخطئة ذلك، والاستعاضة عنه بـــ(ربما لا يكون).

وكتب الأستاذ: (عطية الصوالحي) بحثين: أحدهما بعنوان: (إنصاف ورد إلى صواب) وافق فيه الأستاذ العوامري على التخطئة، وخالفه في التصويب، فلم يرتض (ربما لا يكون).

وأما الآخر فعنوانه: (عود إلى الحديث في (قد) الحرفية)، وانتهى إلى القطع بخطأ قولهم: (قد لا يكون)، واقترح بدلاً منه: (قل أن يكون) [٥].

---

(١) قال الدسوقي في حاشيته على المغني: ٢٤٩/١.: «وقوله: (المثبت): أي: لا المنفي» .
(٢) مغني اللبيب : ٢٢٧.
(٣) ينظر: الهمع: ٥٩٥/٢، وحاشية الصبان .٦٥/١
(٤) القاموس المحيط (ق د): ٣٠٩.
(٥) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من (١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م). ١٠٦.

وما ذكره الأستاذان من تخصيص الاستعاضة بـ(ربما لا يكون)، أو (قل أن يكون) مستفادٌ من مجيء (قد) بمعنى (ربما). قال سيبويه: «وتكون (قد) بمنزلة (ربما)»[١]، وبمعنى التقليل. قال الزمخشري: «وتكون للتقليل بمنزلة (ربما)، إذا دخلت على المضارع، كقولهم: إن الكذوب قد يصدق»[٢].

وقد سبق ابنَ هشام إلى هذا المنع كثيرٌ من النحويين، كسيبويه، وابن الوراق، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيان، والمرادي[٣]. قال سيبويه: «هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تُغَيِّرُ الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيءٌ منها، فمن تلك الحروف (قد)، لا يُفْصَل بينها وبين الفعل بغيره»[٤]. وقال المرادي: «واعلم أن (قد) مع الفعل كجزء منه، فلا يُفْصَل بينهما بغير القسم»[٥].

وإنما جاز الفصل بالقسم دون غيره؛ لأن القسم لا يفيد معنًى زائدًا، وإنما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها[٦].

استعمال ابن هشام:

استعمل ابن هشام في كتبه ما نص على منعه من الفصل بغير القسم بين (قد)، والفعل بعدها.

---

(١) الكتاب : ٢٢٤/٤ ، والجنى الداني: ٢٥٩.
(٢) المفصل: ٤٣٣.
(٣) ينظر: علل النحو: ٢١٧، والخصائص: ٣٩٣/٢ ، والمفصل: ٤٣٣، وضرائر الشعر: ٢٠١، والتسهيل: ٢٤٢، ٢٤٣، والارتشاف: ٢٣٦٤/٥، والجنى الداني: ٢٦٠.
(٤) الكتاب : ١١٤/٣.
(٥) الجنى الداني: ٢٦٠.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٩٤/٥.

ولم يوجد من هذا الاستعمال في مؤلفاته إلا إدخاله (قد) على الفعل المنفي، ومن ذلك قوله في (أوضح المسالك): «وقد لا يُؤتَى بعد المرفوع بشيء، فتقول: ما رأيت كعينِ زيد أحسن فيها الكحل»(١).

وقوله في (شرح الشذور) عند الكلام على (أم المنقطعة): «وهي بمعنى: (بل)، وقد تتضمن معنى الهمزة، وقد لا تتضمنه»(٢).

وقوله في (المسائل السفرية): «تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون إلا فاعلاً في المعنى، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة...وقد لا يكون كذلك»(٣).

وقوله في (تخليص الشواهد): «أكثر أشعارهم كانت تقع من غير روية، فقد لا يتمكنون من تخَيُّر الوجه الذي لا ضرورة فيه»(٤).

ولم يَخْلُ (المغني) من هذا الاستعمال مع أنه الكتاب الذي صرح فيه بالمنع، ومن ذلك قوله عند ذِكْر أوجه الفرق بين (لدن، وعند): «وسادس: وهو أنها قد لا تضاف»(٥).

وقوله: «ليس بلازم أن يُعْطَى الشيء حكمَ ما هو بمعناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعْطَى حكمَ (أَنَّ)، أو (أَنْ)، وصلتهما، وبالعكس»(٦).

والتحقيق أن هذا الاستعمال ورد على لسان كثير من اللغويين والنحويين قبل ابن هشام، وبعده،، كأبي بكر الأنباري، وابن ولاد، والسيرافي، والفارسي،

---

(١) أوضح المسالك : ٢٦٧/٣.
(٢) شرح شذور الذهب: ٥٨٠ .
(٣) المسائل السفرية : ٢٥.
(٤) تخليص الشواهد: ٨٣ .
(٥) مغني اللبيب : ٢٠٨.
(٦) مغني اللبيب : ٨٨٩.

وابن جني، وابن سيده، والجزولي، والعكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيان، والمرادي، والسمين، وابن عقيل، والفيومي، والشاطبي: والدماميني، والشيخ خالد، والسيوطي، والأشموني، والصبان[١]. قال السيرافي: «الألف من (حُبْلَى) قد لا يلقاها ساكنٌ يسقطها، فتثبت، كقولك: هذه حبلى زيدٍ، ورأيت حبلى زيدٍ، ومررت بحبلى زيدٍ»[٢].

وقال الفارسي: «إذا قال: أزيدٌ هذا أم عمرٌو؟ قد لا يفصل بينهما حتى يعرف، فيقال له: زيدٌ، أو عمرٌو»[٣]. وقال ابن مالك في الألفية:

وَلاضْطِرَارٍ أَو تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ[٤].

وجه هذا الاستعمال :

لم يذكر ابن هشام وجهًا لاستعماله ما نص على منعه من الفصل بغير القسم بين (قد)، والفعل بعدها، ولا يخفى أن ورود هذا الاستعمال في (المغني) قبل التصريح بمنعه وبعده دليلٌ على أن صاحبه – رحمه الله – سها عن شرط دخول (قد) على الفعل.

ولم أر من شراح (المغني) ومحشيه من نبه على ذلك، أو اعترض على استعمال المصنف له مكتفين بشرح كلامه[٥]. قال الدسوقي: «وقوله: (المثبت):

---

(١) ينظر: الزاهر: ٤٨/٢، والانتصار: ١٣٣، وشرح الكتاب للرماني: ٧٥٦، والخصائص: ٢١/١، والمخصص: ١٤/٣، والمقدمة الجزولية: ٧٢، واللباب: ١٣٦/٢، وشرح المفصل: ٢٥٥/٢، والممتع: ٣٦٧، وشرح التسهيل: ٥/١، والارتشاف: ١٨٥٩/٤، وتوضيح المقاصد: ٧٩٩/٢، والدر المصون: ٤١٣/١، والمساعد: ٢١٥/٣، والمصباح المنير: ١٧٧/١، والمقاصد الشافية: ٢٣/٢، وتعليق الفرائد: ١٩٧/١، والتصريح: ٦٩٢/١-٦٩٣، والهمع: ١٣٦/٣، وشرح الأشموني: ٥٢٢/١، والصبان: ٥٤/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٢٦/٥.

(٣) كتاب الشعر: ٣٠٩.

(٤) ألفية ابن مالك : ٥٧ .

(٥) ينظر: شرح الدماميني: ٩٤/٢، وحاشية الشمني: ٨/٢، وحاشية الأمير: ١٤٨/١.

أي: لا المنفي. قوله: (إلا بالقسم): بدل من قوله: (بشيء)، وقوله: (اللهم): اعتراض، إشارة إلى قلة ذلك»[١].

ولم ينكر على ابن هشام إدخاله (قد) على الفعل المنفي فيما سلف من قوله: «وسادس: وهو أنها قد لا تضاف»[٢]، ولم يزد على أن قال: «قوله: (قد لا تضاف): أي: تُقْطَع عن الإضافة لفظًا»[٣].

تعقيب :

ينبني على ما تقدم أمران :

الأول : أن صنيع ابن هشام في (المغني) من استعمال هذا التركيب قبل البوح بمنعه وبعده. يحتمل أحد وجهين:

١- ما سلف من أن ذلك قد وقع منه على سبيل السهو والنسيان. ويشهد لذلك ما ذكره ابن هشام نفسه في قول العلماء: (لا غيرُ) من أنهم «قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة»[٤].

٢- أن ذلك قد جاء في الفصيح من كلام العرب المنثور، والمنظوم، فمن النثر قول بعض العرب: (قَدْ لاَيُقَادُ بِيَ الجَمَلُ)[٥]. ومن الشعر قول الشاعر:

---

(١) حاشية الدسوقي: ٢٤٩/١.
(٢) مغني اللبيب : ٢٠٨.
(٣) حاشية الدسوقي: ٢٣٠/١.
(٤) السابق : الصفحة نفسها .
(٥) مَثَلٌ يضْرب للرجل المسن حين يعجز عن تسيير المركوب، وهو لـ(سعد بن زيد مَنَاة بن تَمِيم)، ومَعْنَاهُ: قد صرت لَا يُقَاد بي الْجمل. وقد رُوِيَ هذا المَثَل باللفظ المذكور في أمثال العرب للمفضل الضبي: ٧٥، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ١١٨. ورواه (الميداني) في (مجمع الأمثال:١٧٩/٢) بلفظ: (قد كنت لا يقاد بي الجمل)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية..

وَكُنْتَ مُسَوَّدًا فِينَا حَمِيدًا وَقَدْ لاَ تَعْدَمُ الحَسْنَاءُ ذَامَا[١].

وقوله:

وَقَدْ قَالَتْ قُتَيْلَةُ إِذْ رَأَتْنِي وَقَدْ لاَ تَعْدَمُ الحَسْنَاءُ ذَامَا[٢].

وقوله:

وَأَحْبِبْ حَبِيبَكَ حُبًّا رُوَيْدًا فَقَدْ لاَ يَعُولُكَ أَنْ تَصْرِمَا[٣].

وبناء على هذه الشواهد قَدَّمَ الأستاذ (عباس حسن) إلى لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية بالقاهرة بحثًا بعنوان: (تصويب (قد لا يكون الأمر عسيرًا)، وانتهى في هذا البحث إلى إجازة هذا الاستعمال، والقطع بصحته من غير ضعف، ولا تأويل، ولا تردد في الحكم[٤].

(١) البيت من الوافر، وهو لـ(قيس الحنان الجهني) في المؤتلف والمختلف للآمدي: ١١٢، ومعجم البلدان: ٤١/٣، ولـ(أنس بن نواس المحاربي) في لسان العرب (ذ ي م): ٢٢٣/١٢ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو (للأعشى الكبير ميمون بن قيس) في ديوانه: ١٩٥، وجمهرة الأمثال: ٣٩٨/٢ .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو (للنمر بن تولب في ديوانه: ١١٧، والأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام: ١٧٨، والاختيارين: ٢٧٧، والصحاح: ١٧٧٧/٥، وجمهرة الأمثال: ١/ ١٨٤، ومجمع الأمثال: ٢٠٩/١، وشرح الشواهد الكبرى: ٥٧٧/١، وشرح شواهد المغني: ١٨٠/١، والخزانة: ٢٥٤/١٠.

والرواية في الديوان: (فليس يعولك) ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

(٤) ينظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من (١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م): ١٠٦، والنحو الوافي: ٥٢/١، ٢٧٤/٤.

وبعد التثبت والتمحيص أصدر المجمع قراره بصحة هذا الاستعمال، وهذا نص قرار اللجنة: «ترى اللجنة أنه لا مانع من دخول (قد) على المضارع المنفي بـــ(لا)، وعلى هذا يصح قولهم: (قد لا يكون كذا)»[١].

الأمر الثاني: أن الأولى بالاختيار والترجيح الحكم بصحة هذا الاستعمال؛ لما سلف من مجيئه في الفصيح من كلام العرب نثرًا وشعرًا، ولعل هذا مـــا دعـــا جمهرة اللغويين والنحويين إلى استعمال هذا التركيب.

(١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من (١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م). ١٠٦.

٥- استعمال (قَطّ) ظرفاً للمستقبل

لَحَّنَ ابن هشام قول العامة: (لا أفعله قَطُّ)، قال في (قواعد الإعراب): «وقول العامة: (لا أفعله قَطُّ) لحنٌ»[١].

وبسط الكلام على ذلك في (المغني)، فقال: «(قَطُّ): على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى[٢]، وهذه بفتح القاف، وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالنفي[٣]، تقول: (ما فعلته قَطُّ)، والعامة يقولون: (لا أفعله قَطُّ)، وهو لحنٌ، واشتقاقه من (قَطَطْتُهُ)، أي: قطعته، فمعنى (ما فعلته قط): ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطعٌ عن الحال والاستقبال، وبُنِيَتْ؛ لتضمنها معنى (مُذ، وإلى)[٤]؛ إذ المعنى: مذ أن خُلِقْت، أو مذ خُلِقْت إلى الآن، وعلى حركة؛ لئلا يلتقي ساكنان، وكانت الضمة؛ تشبيهًا

---

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب: ٦٥.

(٢) والثاني من أوجه (قط): أن تكون بمعنى (حَسْب)، وهذه مفتوحة القاف، ساكنة الطاء،، يقال: (قطي، وقطك، وقط زيد درهم)، كما يقال: (حسبي، وحسبك، وحسب زيد درهم)، إلا أنها مبنيةٌ؛ لأنها موضوعةٌ على حرفين، و(حسب) معربة. والثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى (يكفي)، فيقال: (قطني) بنون الوقاية، كما يقال: يكفيني). ينظر: المقتضب: ٤٥/١ والزاهر: ٣٢٣/٢، ٣٢٤، والمغني: ٢٣٢،والهمع: ٢١٧/٢.

(٣) قال الشمني في (حاشيته ١١/٢): «قوله: (وتختص بالنفي): يعني في الكثير الشائع، وإلا فقد وردت في الإثبات على سبيل القلة». وينظر: شواهد التوضيح: ٢٤٨، وشرح درة الغواص: ٩٨.

(٤) قال ابن مالك في (شرح التسهيل ٢٢٢/٢): «وبُنِيَ (قط)؛ لتضمن معنى (في)، و(مِن) الاستغراقية على سبيل اللزوم، أو لشبه الحروف في الافتقار إلى جملة، وعدم الصلاحية لأن يُضَاف، أو يُضَاق إليه، أو يُسْنَد، أو يُسْنَد إليه، ويُبْنَى في التضعيف على حركة؛ لئلا يلتقي ساكنان، وكانت ضمة؛ حملاً على (قبل) المنوي الإضافة، أو لأنه لو فُتِحَ لتوهم النصب بمقتضى الظرفية، ولو كُسِرَ لتوهم الجر بـ(مِنْ) المضمن معناها».

بالغايات، وقد تُكْسَر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضم، وقد تُخَفَّف طاؤه مع ضمها، أو إسكانها[١]»[٢].

ومراد ابن هشام باللحن – هنا – الاستعمال على سبيل الخطأ، وهم كثيرًا ما يستعملونه بهذا المعنى[٣]. قال شيخ زاده: «(وقول العامة: لا أفعله قط لحن): أي: خطأ في الكلام»[٤]. وقال الشيخ خالد: «(وقول العامة: لا أفعله قط لحن): أي: خطأ؛ لأنهم استعملوها في المستقبل، وذلك مخالفٌ للوضع، والاشتقاق، وسَمَّاه لحنًا؛ لما فيه من تغيير المعنى، يقال للمخطئ: لاحنٌ؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب»[٥].

وقد سبق ابنَ هشام إلى هذا التلحين الحريري، فقال: «ومن أوهامهم – أيضًا– في هذا الفن قولهم: (لا أُكَلِّمُهُ قَطُّ)، وهو من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه، وذاك أن العرب تستعمل لفظة (قَطُّ) فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة (أبدًا) فيما يُسْتَقْبَل منه، فيقولون: (ما كلَّمته قَطُّ، ولا أُكَلِّمُهُ أبدًا)، والمعنى في قولهم: (ما كلمته قط)، أي: فيما انقطع من عمري؛ لأنه من (قططت الشيء)، إذا قطعته، ومنه: (قَطُّ القلم)، أي: قطع طرفه[٦]»[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٨٦/٣، وإصلاح المنطق: ٧٣، والجمهرة (ق ط ط): ١٥٠/١، وتهذيب اللغة: ٢١٦/٨.

(٢) مغني اللبيب : ٢٣٢.

(٣) ينظر: العين (ل ح ن): ٢٢٩/٣– ٢٣٠، واللسان: ٣٨٠/١٣، وشرح درة الغواص: ٩٩.

(٤) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده : ٨٣.

(٥) موصل الطلاب: ٩١،٩٢.

(٦) ينظر: شرح درة الغواص: ٩٧.

(٧) درة الغواص: ١٩ ، ٢٠.

ولا أعلم أحدًا من اللغويين والنحويين قال بخلاف ما ذكره الحريري، وابن هشام من أن العرب لا تستعمل لفظة (قَطُّ) إلا فيما مضى من الزمان[١]، ويدخل في الماضي ما كان من المضارع ماضي المعنى، قالوا: (لم أفعله قط)، كما قالوا: (ما فعلته قط)؛ إذ المعنى واحد. قال ابن دريد: «يقولون: (لم أفعله قط)، ولا يكون إلا لما مضى»[٢].

استعمال ابن هشام:

جرى على لسان ابن هشام ما باح بمنعه في (قواعد الإعراب)، و(المغني) من وقوع (قَطّ) ظرفًا للمستقبل.

والحق أني لم أقف له فيما تيسر لي من كتبه إلا على تركيب واحد جاء في كتابه (المغني)، وهو قوله: «ويرده صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لا تقع قَطُّ مرفوعة»[٣].

ولم أر مَن نبه على ذلك من شُرَّاح كتبه، إلا ما ذكره (شيخ زاده) من أن بعض المحققين استعملوا ذلك في تراكيبهم مخالفين ما نصوا عليه من المنع في مصنفاتهم، ومَثَّلَ لذلك بالزمخشري، والتفتازاني، قال (شيخ زاده): «لكنَّ المصنفين المحققين استعملوه في تراكيبهم بالمضارع مع نهيهم في مصنفاتهم. قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَجْعَلُوا لِلّهِ أَندَادًا﴾[٤]: (لمن لا يصح أن

---

(١) ينظر: العين (ق ط ط): ١٤/٥، والكتاب: ٢٨٦/٣، وإصلاح المنطق: ٧٣، وحروف المعاني للزجاجي: ٣٦، والصحاح: ١١٥٣/٣، والمفصل: ٢١٦، ونتائج الفكر: ١٩، والكافية لابن الحاجب: ٣٧، والتسهيل: ٩٥، واللمحة في شرح الملحة: ٤٤٦/١، والهمع: ٢١٦/٢، والتصريح: ٥٢٦/١، والأشموني: ٤٨٩/١.

(٢) الجمهرة (ق ط ط): ١٥٠/١.

(٣) مغني اللبيب : ٢٤٠.

(٤) من الآية : ٢٢ من سورة البقرة.

يكون له ندٌّ قَطُّ)[١]. وقال الفاضل التفتازاني: (وقط: استعمله المصنف في المستقبل تجوزًا وتسامحًا)[٢]، ولم يقل: غلطًا ولحنًا، ومع هذا استعمله في تراكيبه كثيرًا خصوصًا في (المُطَوَّل). قال في تعريف الفصاحة: (أو لا ينطق قط) [٣]، وفي باب الإسناد الخبري: (لا يجتمعان قط) [٤]»[٥].

وهذه عبارة (المفصل) التي لم يورها (شيخ زاده)، وقد نص فيها الزمخشري على أن (قط) تستعمل مع الماضي، كما أن (عوض) تستعمل مع الستقبل[٦]، قال:«(قط، وعوض)، وهما لزماني المضي، والاستقبال على الاستغراق، تقول: (ما رأيته قط، ولا أفعله عوض)»[٧].

وقد كثر استعمال (قط) عند الزمخشري في (الكشاف)، وتعقبه أبو حيان في بعض، ولم يتعقبه في بعض، وتأول كلامه في بعضٍ[٨].

أما تعقبه فمن ذلك أنه لما قال الزمخشري: «لا يكون فيه شيءٌ من زرع قط»[٩] انتقده أبو حيان بقوله: «واستعمل (قط)–وهي ظرفٌ لا يُسْتَعْمَل إلا مع الماضي– معمولاً لقوله: (لا يكون)، وليس هو ماضيًا»[١٠].

---

(١) الكشاف: ٢/٩٥.
(٢) لم أقف على هذه العبارة في المطول.
(٣) المطول: ٢٤.
(٤) المطول: ٤٧.
(٥) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده : ٨٣.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٣/١٣٨، ١٣٩.
(٧) المفصل: ٢١٦.
(٨) ينظر: الكشاف: ٢/٥، ١١٤، ٥٥٨، ٣/٤٨٢، ٥٠٣، ٤/١٣١.
(٩) الكشاف: ٢/٥٥٨.
(١٠) البحر المحيط: ٦/٤٤٦.

ولما قال الزمخشري: «يعني أن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قط»[١] تعقبه أبوحيان بقوله: «وكثر استعمال الزمخشري (قط) ظرفًا، والعامل فيه غير ماضٍ، وهو مخالفٌ لكلام العرب في ذلك»[٢].

ولما قال الزمخشري: «ولو كانوا على هذه الصفة لا يملكون شيئًا قط»[٣] اعترضه أبو حيان بقوله: «و(قط): ظرفٌ يستعمل مع الماضي، لا مع غيره، وقد تكرر للزمخشري هذا الاستعمال، وليس باستعمال عربي»[٤].

وأما عدم التعقب فمنه سكوت أبي حيان عن قول الزمخشري: «لا يرغب عنه عاقلٌ قط»[٥]، وعن قوله: «فلا تُخاصِم لخائن قط، ولا تُجَادِلْ عنه»[٦].

وأما تأوله كلام الزمخشري فمنه أنه لما قال صاحب (الكشاف): «وما يظهر لهم قطُّ دليلٌ من الأدلة التي يجب فيها النظر»[٧] قال أبو حيان: «واستعمال الزمخشري (قط) مع المضارع في قوله: (وما يظهر لهم قطُّ دليلٌ) ليس بجيدٍ؛ لأن (قط) ظرفٌ مختص بالماضي، إلا إن كان أراد بقوله: (وما يظهر): (وما ظهر)، ولا حاجة إلى استعمال ذلك»[٨].

---

(١) الكشاف: ٥٠٣/٣ .
(٢) البحر المحيط: ٤٢٣/٨.
(٣) الكشاف: ١٣١/٤.
(٤) البحر المحيط: ٢٠٨/٩.
(٥) الكشاف : ١٩٠/١.
(٦) السابق: ٥٦٢/١.
(٧) السابق: ٤٣٦/٤.
(٨) البحر المحيط: ٤٣٦/٤.

والعجيب أن هذا الاستعمال ورد على لسان أبي حيان في (البحر المحيط)، وهو الكتاب الذي تعقب فيه الزمخشري، ومن ذلك قوله: «لا يخافون شيئًا قط من اللوم»(١). وقوله: «لا يُعْطِي عطاءً قط»(٢).

وجه هذا الاستعمال :

لما كان هذا الاستعمال على خلاف ما صرَّح به ابن هشام لم يرد على لسانه ذِكْرُ وجه الاستعمال عنده، وهو في هذا الصنيع تابعٌ للزمخشري، وابن الصائغ، وأبي حيان، فلم يجر ذِكْرُ وجه استعمال (قط) مع المستقبل عند أحد منهم.

وقد تقدم إيراد شيء من استعمال الزمخشري، وأبي حيان لما منعاه في كتبهما، وهذا كلام ابن الصائغ في (اللمحة): «(قطّ): اسمٌ لما مضى من الزمان»(٣).

وحاصل كلامه أنه يمنع استعمال (قط) مع المستقبل، لكنه لم يلبث أن جرى على لسانه في الكتاب نفسه ما منعه من هذا الاستعمال، فقال في الكلام على صيغة التعجب: (ما أفعله): «فالمتعجب منه منصوبٌ على المفعولية، والفاعل لا خلاف في أنه مضمرٌ في (أحسن)، ولا خلاف في أن هذا المضمر لا يظهر قط»(٤).

والذي يقتضيه النظر أن هذا الاستعمال وقع من ابن هشام على سبيل السهو والنسيان.

---

(١) السابق: ٣٠٠/٤.
(٢) السابق: ٣١٣/٤.
(٣) اللمحة في شرح الملحة: ٤٤٦/١.
(٤) السابق: ٥٠٩/١ .

ولولا أنه – رحمه الله – قطع بأن ما جرى على الألسنة من هذا الاستعمال لحنٌ لكان يجوز حمل قوله في (المغني): «ويرده صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لا تقع قَطُّ مرفوعة»[١] على أنه من باب التجوز والمسامحة.

تعقيـــــــب :

ظهر مما تقدم أن استعمال العلماء (قط) ظرفًا لما يستقبل من الزمان مُخَرَّجٌ على أحد ثلاثة أوجه:

الأول: أنه من اللحن المخالف لكلام العرب في الاستعمال؛ إذ المنقول عنهم أن (قط) لا يستعمل إلا فيما مضى من الزمان.

وقد سلف حكاية هذا الوجه عن الحريري، وأن ابن هشام تبعه فيه، وأنه– أيضًا–أحد تخريجي أبي حيان.

الثاني: أنه من السهو البيِّن عن شرط المسألة، وسَهَّلَ ذلك أنهم حملوا (قط) على نقيضه (عوض) في الاستعمال، وقد يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره. قال الأنباري: «وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره»[٢].

الثالث: أن يؤول عامل الظرف الذي ظاهره الاستقبال في اللفظ على أنه من الماضي في المعنى.

وهذا ثاني تخريجي أبي حيان استعمال الزمخشري في بعض المواضع من كتابه (الكشاف)، وقد تقدم بيان ذلك بما أغنى عن إعادته.

---

(١) مغني اللبيب : ٢٤٠.

(٢) الإنصاف: ١/ ٣٠٢.

وارتضى هذا التخريجَ السمين، ويظهر ذلك من قوله: «وقال الزمخشري في أثناء كلامه: (لا يجوز عليه قبيحٌ قط) (١). قال الشيخ: (استعمل قط في غير موضعه؛ لأنه أتى مع قوله: لا يجوز عليه، وقط: ظرفٌ ماضٍ، فلا يعمل غيه إلا الماضي) (٢). قلت: ليس المراد –هنا–زمنًا بعينه»(٣).

وعلى هذا ينبغي أن يُحْمَل ما نطقت به ألسنة العلماء، وجرت به أقلامهم من استعمال (قط) مع ما ظاهره الاستقبال في اللفظ؛ إذ غايته استعمال اللفظ في غير ما وُضِعَ له في اللغة، فيكون من قبيل المجاز، لا من قبيل اللحن؛ ولذا قال التفتازاني: «و(قط): استعمله المصنف في المستقبل تجوزًا وتسامحًا»، ولم يقل: غلطًا ولحنًا(٤).

ويُقَوِّي هذا التخريج حديث البخاري عن عائشة – رضي الله عنها – قالت كان رسول الله – ﷺ–يقول، وهو صحيحٌ: (لَنْ يُقْبَضَ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الجَنَّةِ)(٥) هكذا بـــ(لن) التي تفيد نفي المستقبل.

وجاءت الرواية عند البخاري–أيضًا– بلفظ: (لَمْ يُقْبَضَ)(٦)، وهي الرواية الموافقة لما في صحيح مسلم(٧)، فدل ذلك على حمل المستقبل في الرواية الأولى على معنى الماضي في الرواية الثانية.

---

(١) الكشاف: ١١٤/٢.
(٢) البحر المحيط: ٥١٠/٥.
(٣) الدر المصون: ١٢٨/٦.
(٤) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده : ٨٣.
(٥) صحيح البخاري: ٧٥/٨. كتاب الدعاء. باب دعاء النبي – صلى الله عليه وسلم–: (اللهم الرفيق الأعلى).
(٦) السابق: ١٠٦/٨. كتاب الدعاء. باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه.
(٧) صحيح مسلم: ١٨٩٤/٤. كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم. باب فضل عائشة رضي الله عنها.

٦- دخول (ها) التنبيه على الضمير المخبر عنه بغير اسم إشارة

منع ذلك ابنُ هشام في (المغني)؛ إذ اشترط لدخول (ها) التنبيه على ضمير الرفع المنفصل أن يكون المخبر عنه اسم إشارة، فقال في الكلام على أوجه (ها): «والثالث: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة: أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد، نحو: (هذا)، بخلاف (ثَمَّ، وهَنَّا) بالتشديد، و(هنالك). والثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة، نحو: ﴿هَا أَنتُمْ أُولَاءِ﴾[١]»[٢].

وهذا الذي ذكره ابنُ هشام هو ظاهر مذهب جمهور النحويين من المتقدمين والمتأخرين؛ إذ لم يذكروا مثالاً لذلك إلا كان الخبر فيه اسم إشارة[٣]. قال السيرافي: «وأما قوله: (ها أنا ذا)، و(ها نحن أُولاءِ)، و(ها هو ذاك)، و(ها أنت ذا)، و﴿هَا أَنتُمْ أُولَاءِ﴾ ، و(ها أنتن أُولاءِ) فـ(ها) للتنبيه، والأسماء بعدها مبتدآت، والخبر أسماء الإشارة»[٤].

من أجل ذلك قال الصبان: «وأفهم كلام الشارح منع إدخال (ها) التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم الإشارة، وبه صرّح الدماميني[٥] نقلًا عن ابن هشام»[٦].

---

(١) من الآية : ١١٩ من سورة آل عمران.
(٢) مغني اللبيب : ٤٥٦.
(٣) ينظر: العين: ١٠٢/٤، والكتاب: ٣٥٣/٢ : ٣٥٥، ومعاني القرآن للفراء: ٢٣١/١، ٢٣٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٦٢/١، ٤٦٣، والزاهر: ٢٦٦/٢، ٢٦٧، وشرح الرماني: ٥٨٧، وشرح المفصل: ٤٥/٥، والتسهيل: ٤٠، وتعليق الفرائد: ٣٢٧/٢.
(٤) شرح كتاب سيبويه: ١٠٩/٣.
(٥) ينظر: تعليق الفرائد : ٥٨/١ .
(٦) حاشية الصبان: ٢١١/١.

ولم يزد هذا الشارح على ما مضى من قصر الخبر في التمثيل على اسم الإشارة، وهذه عبارة الأشموني: «يُفْصَلُ بين (ها) التنبيه، وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه، نحو: (ها أنا ذا)، و(ها نحن ذان)، و(ها نحن أولاء)، و(ها أنا ذي)، و(ها نحن تان)، و(ها نحن أولاء)، و(ها أنتَ ذا)، و(ها أنتما ذان)، و﴿هَا أَنتُمْ أُولَاءِ﴾ و(ها أنتِ ذه)، و(ها أنتما تان)، و(ها أنتن أولاء)، و(ها هو ذا)، و(ها هما ذانِ)، و(ها هم أُولاءِ)، و(وها هي تا)، و(ها هما تان)، و(ها هن أولاء)»[(١)].

ومن النحويين الذين صَرَّحُوا بشرط الإخبار باسم الإشارة، ابن أم قاسم المرادي، فقال في الكلام على المواضع التي يطرد فيها (ها) التنبيه: «الثالث: مع ضمير الرفع المنفصل، إذا كان مبتدأ مخبرًا عنه باسم الإشارة، نحو: (ها أنا ذا)، و﴿هَا أَنتُمْ أُولَاءِ﴾»[(٢)].

وجعل بعض النحويين الإخبار بغير اسم الإشارة، شاذًّا، لا ممنوعًا، ومن هؤلاء: أبوحيان، وابن عقيل، والخضري[(٣)]. قال أبو حيان: «فإن لم يُخْبَرْ عن المضمر باسم الإشارة فلا يكون إلا شاذًا، نحو قوله:

أَبَا حَكَمٍ هَا أَنْتَ عَمُّ مُجَالِدٍ[(٤)]»[(٥)].

---

(١) شرح الأشموني: ١/١٢٤.

(٢) الجنى الداني: ٣٤٦، ٣٤٧.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢/٩٧٧، ٥/٢٣٦٧، والمساعد: ٣/٢٢٦، وحاشية الخضري: ١/٦٩.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: (وَسَيِّدُ أَهْلِ الأَبْطحِ المُتَنَاحِرِ)، وهو لبعض بني أسد في: معاني القرآن للفراء: ٣/٢٩٦، وتهذيب اللغة (ن ح ر): ٥/٩، ولسان العرب: ٥/١٩٧، وبلا نسبة في: الزاهر: ١/٣٥١، والجنى الداني: ٣٤٨، والمساعد: ٣/٢٢٦، والتحرير والتنوير: ١/ ٥٨٧.

(٥) الارتشاف: ٢/٩٧٧.

وقال ابن عقيل: «والمعروف أن يُخْبَرَ عنه باسم الإشارة، كالآية[١]، وشذ الإخبار بغيره»[٢].

وبناءً على نحو هذا المسموع ممن يُحْتَج بكلامهم أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارًا بجواز دخول (ها) التنبيه على الضمير دون أن يكون الخبر اسم إشارة، نحو: (ها أنا أفعل، وها أنت تفعل)[٣].

استعمال ابن هشام:

استعمل ابن هشام في كتبه ما منعه في (المغني) من دخول (ها) التنبيه على ضمير الرفع المنفصل المخبر عنه بغير اسم الإشارة، ومن ذلك قوله في (شرح القطر): «وها أنا أشرحها على هذا الترتيب»[٤]، وقوله في (المسائل السفرية): «وها أنا موردٌ في هذه الأوراق ما تيسر لي»[٥].

وقد نبه غير واحد على أنه قد وقع لابن هشام في ديباجة (المغني) إدخال (ها) التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة[٦]، يعنون بذلك قوله: «وها أنا بائح بما أسررته»[٧].

والتحقيق أنه قد استعمله في غير هذا الموضع من الكتاب، ومن ذلك قوله: «وها أنا مُوردٌ- بعون الله- أمثلة متى بُنِيَ فيها اللفظ، ولم ينظر في مُوجب المعنى حصل الفساد»[٨].

---

(١) يريد قوله تعالى : ﴿هَا أَنتُمْ أُولاَءِ﴾.
(٢) المساعد: ٢٢٦/٣.
(٣) ينظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من (١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م): ١١٧ .
(٤) شرح قطر الندى: ٣١٢.
(٥) المسائل السفرية: ١١.
(٦) ينظر: حاشية الصبان: ٢١١/١، ٢١٢، وحاشية الخضري: ٦٩/١.
(٧) المغني: ١٣.
(٨) السابق: ٢٨٦.

وقوله: «الجهة الثانية: أن يُرَاعِيَ المُعْرِب معنىً صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعة، وها أنا مُوردٌ لك أمثلة من ذلك»(١).

على أن ابن هشام مسبوق في هذا الاستعمال بكثير من النحويين واللغويين، كأبي سهل الهروي، والحريري، والصغاني، وابن مالك، وابن منظور، والطيبي، والسمين(٢). قال الحريري في مقدمة (درة الغواص): «وها أنا قد أودعته من النخب كل لباب»(٣).

وقال ابن مالك في مقدمة (التسهيل): «وها أنا ساغٍ فيما انتدبت إليه، مستعينًا بالله عليه»(٤).

وتعقب الدماميني استعمال ابن مالك هذا بقوله: «فيه الإخبار عن الضمير الواقع بعد هاء التنبيه بغير اسم إشارة، وبعضهم يشترط في خبر مثله أن يكون اسم إشارة»(٥).

وجه هذا الاستعمال :

لم يذكر ابن هشام وجهًا لهذا الاستعمال، ويظهر من وقوعه في (المغني) مع التصريح فيه بالمنع أنه من السهو عن شرط المسألة.

---

(١) السابق: ٦٩٨ .

(٢) ينظر: إسفار الفصيح: ٣٥١/١،، والتكملة والذيل والصلة: ٥٢١/٢، وتفسير البيضاوي: ٢٣/١، واللسان (م و ت): ١٩٢/٢، وحاشية الطيبي على الكشاف: ٨٤/٥، والدر المصون: ٥١٠/١٠.

(٣) درة الغواص: ٩.

(٤) التسهيل: ٢.

(٥) تعليق الفوائد: ٥٨/١.

على أنه لم يُنْكِر في (حاشية التسهيل) على ابن مالك ما مر من قوله: «وها أنا ساغٍ»[١]، وراح يذكر أن الإخبار بغير اسم الإشارة شاذٌّ، وليس ممنوعًا[٢].

من أجل ذلك قال الخضري: «والإخبار عن الضمير بعد (ها) التنبيه بغير اسم الإشارة شاذٌّ، كما صرح به ابن هشام في (حاشية التسهيل)، وإن وقع في ديباجة (المغني) حيث قال: (وها أنا بائحٌ بما أسررته)»[٣].

تعقيب :

نتج مما سلف ثلاثة أمور:

الأول: أن ابن هشام في (حاشية التسهيل) تابعٌ لما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، وهذه عبارة أبي حيان: «أما (ها) فأكثر استعماله مع ضمير رفع منفصل مبتدأ مخبر عنه باسم إشارة، نحو قوله تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ أُولَاءِ﴾ ، و(ها أنا ذا قائمًا)، و(ها هو ذا قائمًا)، وشذ دخولها على ضمير مبتدأ لم يخبر عنه باسم إشارة»[٤].

الثاني : أن قول ابن عاشور: «ولم يُسْمَع من العرب إلا مثالٌ أنشده النحاة، وهو قوله:

أَبَا حَكَمٍ هَا أَنتَ نَجْمُ مُجَالِدٍ»[٥].

---

(١) التسهيل: ٢.

(٢) ينظر: شرح خطبة التسهيل لابن هشام: ٤٨٥، وحاشية الصبان: ٢١١،٢١٢/١، والخضري: ٦٩/١.

(٣) حاشية الخضري: ٦٩/١.

(٤) الارتشاف: ٢٣٦٧/٥.

(٥) التحرير والتنوير: ٥٨٧/١، ٥٨٨.

صحيحٌ؛ إذ لم يَرِدْ في كتب النحويين سواه، إلا أن بعض الباحثين، وهو الأستاذ (محمد شوقي أمين)، قدم إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة بحثًا بعنوان: (ها أنا، وجواز الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه) أورد فيه عشرين شاهدًا على هذا الاستعمال من كلام العرب المنثور، وعشرين أخرى من كلامهم المنظوم(١).

أما النثر فمنه قول النبي -ﷺ- : «هَا أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ»(٢).

وقول عمر بن الخطاب - ﷺ-: «هَا أَنَا عُمَرُ»(٣).

وقول خالد بن الوليد-ﷺ-: «فَهَا أَنَا أَمُوتُ عَلَى فِرَاشِي»(٤).

وقول المستورد بن عُلَّقة الخارجي: «وَهَا أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ مَا حَدَثَ»(٥).

وأما الشعر فمنه الشاعر:

وَلُوعًا فَشَطَّتْ غُرْبَةً دَارُ زَيْنَب فَهَا أَنَا أَبْكِي وَالفُؤَادُ جَرِيحُ(٦).

---

(١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من (١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م): ١١٧ .

(٢) رواه البزار في مسنده : ٣٨٥/١١.

(٣) ورد هذا الأثر عن عمر -ﷺ- جوابًا لنداء بلال بن رباح -ﷺ-: «يا عمر». ينظر: مصنف الآثار لابن أبي شيبة: ٩/٧، والمعجم الكبير للطبراني: ٣٣٧/١، .

(٤) ينظر: عيون الأخبار: ١/ ٢٥٧، والمجالسة لأبي بكر الدينوري: ١٩٤/٣، والكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري للكوراني: ٤٩٤/٦.

(٥) ينظر: الكامل للمبرد: ١٧٤/٣.

(٦) البيت من الطويل، وهو لـ(عوف بن مُحَلِّمٍ) في: الكامل للمبرد: ٩٢/٣، وأمالي القالي: ١٣٣/١، وسمط اللآلي: ٣٧٢/١، و(لأبي كبير الهذلي) في : الحماسة البصرية: ١٥٣/٢، ومعاهد التنصيص: ٣٧٦/١، وشرح شواهد المغني: ٨٢٣.

وقوله:

لَوْ كَانَ يَبْغِي الفِدَاءَ قُلْتُ لَهُ هَا أَنَا دُونَ الحَبِيبِ يَا وَجَعُ[١].

وقوله:

وَعُرْوَةُ مَاتَ مَوْتًا مُسْتَرِيحًا وَهَا أَنَا مَيِّتٌ فِي كُلِّ يَوْمِ[٢].

الثالث : أن المَرضِيَّ جوز دخول (ها) التنبيه على الضمير المخبر عنه بغير اسم الإشارة؛ وذلك من وجهين:

١- ما مَرَّ من مجيء ذلك في الفصيح من كلام العرب شعرًا ونثرًا، وما ورد عن العرب لا يجوز رده.

٢- أن هذا الاستعمال وقع في كثير من كتب النحويين واللغويين، وقد تقدم ذِكْر بعض مَن سبق ابنَ هشام إلى هذا الاستعمال، وقد تبعه في ذلك كثيرٌ من النحويين، كالعيني، والشهاب الخفاجي، والصبان[٣].

وحمل جميع ما ورد على ألسنة هذه الجمهرة من المتقدمين والمتأخرين على السهو مدفوعٌ بمجيء ذلك في كلام العرب.

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لـ(سحيم عبد بني الحسحاس) في ديوانه: ٥٤،.وديوان المعاني: ١٦٦/٢، وشرح شواهد المغني: ٣٢٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو لـ(مجنون ليلى) في ديوانه: ١٩٩، ومصارع العشاق: ٧٦/٢، ورواية الديوان: (وها أنا ذا أموت بكل يوم). وفي حاشية الديوان: وروي: (وها أنا ميت في كل يوم).

(٣) ينظر: شرح الشواهد الكبرى: ١٤/١، وشرح درة الغواص: ١٩٧، وحاشية الصبان: ٢٦٨/٢.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، ورحمة الله للعالمين ، ســيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعـــد

فإنه يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث في أربع نقاط :

الأولى: أن ما جرى على لسان ابن هشام من اســتعمال بعــض الألفــاظ والتراكيب على خلاف ما ذكره لها في قواعد النحــو إنمــا هــو علــى طريقــة المسامحة، لا على ما صح عنده من كلام العرب.

الثانية: أن ابن هشـــــام ليس بِدْعًـــا في ذلك، فقد سبقه إليه أكــابر النحويين، وعلى رأسهم إمام النحــاة سيبويه–رحمه الله – وإذا وقع هذا في كلام سيبويه فوقوعه في كلام غيره أسهلُ؛ لأن سيبويه شافه العرب، ونقــل عــنهم، فكلامه أقرب إليهم من كلام من جاء بعده.

الثالثة: أن وقوع هذا النوع من التسامح في كلام المتأخرين أكثــر مــن جريانه على لسان المتقدمين؛ لما سلف من أن المتقدمين لحقوا العرب، فكلامهــم أقرب لكلام العرب من كلام غيرهم من المتأخرين.

وكان الزجاجي – رحمه الله – أول من اســتعمل مــن النحــويين لفــظ المسامحة على هذا النحو فيما أعلم.

الرابعة: أن حمل ما شاع من هذا التسامح على اللحن، أو السهو بعيــدٌ، إذا كان له سندٌ من كلام العرب، ولو كان قليلاً، أو كانت الروايــة فيــه متعــددةً؛ فلعلهم تسامحوا في استعمال هذا القليل، أو تمسكوا بإحدى الروايات.

وينبني على ذلك أربعة أمور:

١- أن ما ذكره ابن هشام من حمل ما وقع في عبارات النحويين من قولهم: (لا غيرُ) على السهو يرد عليه ما تقدم من كثرة وقوع هذا الاستعمال في كلام جمهور اللغويين، وأكابر النحويين ممن يبعد أن يجتمعوا على السهو والنسيان.

ويمكن إسقاط هذا الوجه على استعماله هو هذا التركيب بكثرة في كتابيه: (شرح الشذور) و(مغني اللبيب) بعد البوح فيهما بأنه لحنٌ، وأن العرب لم تتكلم به.

٢ – أنه لا ينبغي التجريح والانتقاص، والنيل والطعن فيما نطقت به ألسنة النحويين في بعض الألفاظ، وجرت به أقلامهم في بعض الاستعمالات من مخالفة ما صح عندهم من كلام العرب؛ إذ هو محمولٌ على أن له وجهًا من القياس، أو أنه وقع منهم على سبيل السهو والنسيان، أو أنه من فعل النُسَّاخ.

وهذا التحقيق مستفادٌ من نحو ما سلف من قول ابن هشام: «وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: (لا غيرُ) فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا (لا) على (ليس)، أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة»[١].

وعلى هذا يكون قول الأزهري: «قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: (الكل)، ولا (البعض)، وقد استعمله الناس حتى سيبويه، والأخفش في كتبهما؛ لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب»[٢] ليس بمرضي.

(١) شرح شذور الذهب : ١٣٨.
(٢) تهذيب اللغة (ب ع ض): ٣١١/١..

والعجيب أن الأزهري – رحمه الله – وقع في كلامه استعمال (الكل، والبعض) في الموضع الذي أورد فيه هذا النقل، وفي المادة التي ذكره فيها، فسبحان من تنزه عن النسيان، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾(١).

٣- أن استعمال ابن هشام ما نص على منعه إما أن يكون في الكتاب الذي صرح فيه بالمنع، أو في غيره من كتبه الأخرى، فإن كان في الكتاب نفسه فهو من السهو، وإلا فهو من قبيل التسامح موافقة لغيره من أهل النحو، وإن كان مخالفًا لما استقر عنده من لسان العرب.

وعلى هذا يكون في استعماله (الكل، والبعض) في (شرح قطر الندى) دليلٌ على أنه – رحمه الله – سها سهوًا بينًا عما نبَّه عليه في الكتاب نفسه من أنه أخذ بمذهب من لا يجيز هذا الاستعمال.

٤- صحة ما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة من جواز الألفاظ والتراكيب التي وردت في القليل من لسان العرب، واستعملها النحويون في كلامهم مع النص على منعها في كتبهم.

ومن ذلك ما تقدم من جواز (المجمع) ما تردد على الألسنة من دخول (قد) على المضارع المنفي بـ(لا)، نحو: (قد لا يكون)؛ لمجيئه في كلام العرب شعرًا ونثرًا، وعلى لسان أئمة اللغويين والنحويين.

---

(١) من الآية : (٦٤) من سورة مريم .

فهرس المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الدكتور: رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي. مطبعة المدني. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٣- أساس البلاغة للزمخشري. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٤- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ). دار الأرقم بن أبي الأرقم. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٥- إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي (ت٤٣٣هـ). تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. السعودية. الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ.

٦- إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق: محمد مرعب دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٧- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الرابعة: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٨- الأضداد لأبي بكر، محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت: ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٩- اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور: عبدالفتاح الحموز. دار عمار. الأردن. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٠- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى:١٤٢١هـ.

١١- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري. تحقيق: علي فودة نيل. الرياض: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٢- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي. تحقيق الدكتور: محمود سليمان ياقوت. دار المعرفة الجامعية: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

١٣- ألفية ابن مالك في النحو والصرف للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك . دار التعاون. مكة المكرمة.

١٤- الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ). دار المعرفة. بيروت: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٥- أمالي ابن الحاجب المصري المالكي. تحقيق الدكتور: فخر صالح سليمان قدارة. دار عمار. الأردن. دار الجيل. بيروت: ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

١٦- أمالي ابن الشجري لأبي السعادات هبة الله بن الشجري. تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي. مطبعة المدني. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

١٧- الأمالي لأبي علي القالي، (ت٣٥٦هـ). تحقيق: محمد عبدالجواد الأصمعي. دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية: ١٣٤٤هـ ١٩٢٦م.

١٨- أمثال العرب للمفضل الضبي. تحقيق: إحسان عباس. دار الرائد العربي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

١٩- الأمثال لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ). تحقيق الدكتور: عبد المجيد قطامش. دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

٢٠- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد. تحقيق الدكتور: زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل: ١٩٨٢م.

٢٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل. بيروت. الطبعة الخامسة: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٢٣- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلي. مطبعة العاني. بغداد: ١٩٨٢م.

٢٤- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزَّجَّاجي. تحقيق الدكتور: مازن المبارك. دار النفائس. بيروت. الطبعة الخامسة: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٥- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر. بيروت: ١٤٢٠هـ.

٢٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لأبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت٥٨٧هـ). دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٢٧- البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابى الحلبي. دار المعرفة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م.

٢٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع. تحقيق الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٢٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. دار الفكر. الطبعة الثانية: ١٩٧٩م.

٣٠- البناية شرح الهداية للعلامة: بدر الدين العينى الحنفى (ت٨٥٥هـ).دار الكتب العلمية. بروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٣١- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الرابعة : ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٣٢- التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد للشيخ: محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ). الدار التونسية للنشر. تونس : ١٩٨٤هـ..

٣٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو للعلامة ابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

٣٤- تحرير ألفاظ التنبيه لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ). تحقيق: عبد الغني الدقر. دار القلم. دمشق. الطبعة الأولى: ١٤٠٨م.

٣٥- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور: عباس مصطفى الصالحي. كلية التربية. بغداد. دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٣٦- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٣٧- التعريفات للشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ). تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٣٨- تفسير البيضاوي : (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) لأبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت::٦٨٥هـ). تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.

٣٩- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) للإمام: محمد بن جرير الطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٤٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للعلامة: محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ). تحقيق الدكتور: محمد بن عبد الرحمن المفدى. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٤١- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للحسن بن محمد الصغاني (ت٦٥٠هـ). تحقيق: إبراهيم إسماعيل الأبياري. مطبعة دار الكتب، القاهرة: ١٩٧١م.

٤٢- التنبيه في الفقه الشافعي لأبي اسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ). إعداد: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٤٣- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري. تحقيق : محمد عوض مرعب . دار إحياء التراث العربي. بيروت . الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.

٤٤- توجيه اللمع لابن الخباز. دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور: فايز زكي محمد دياب. دار السلام. مصر. الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ /. ٢٠٠٧م.

٤٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق الأستاذ الدكتور: عبدالرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤٦- التوطئة لأبي علي الشلوبين . تحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع. مطابع سجل العرب: ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٧- الجامع الصغير في النحو لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور: أحمد محمود الهرميل. مكتبة لسان العرب. طنطا. مصر: ١٩٧٩م.

٤٨- الجمل في النحو للخليل بن أحمد بن الفراهيدي. تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة. الطبعة الخامسة: ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٤٩- الجمل في النحو لأبي إسحاق الزجاجي. تحقيق/ علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة. دار الأمل. بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

٥٠- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ). دار الفكر. بيروت.

٥١- جمهرة اللغة لابن دريد. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٨٧م.

٥٢- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة. دار الكتب العلمية . بيروت : ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٥٣- حاشية الأمير على شرح الشذور للشيخ: محمد الأمير. مطبعة الحلبي بالقاهرة.

٥٤- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية للشيخ: محمد الدمياطي. مطبعة الحلبي بالقاهرة : ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.

٥٥- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب للشيخ: محمد عرفة الدسوقي. مكتبة المشهد الحسيني. القاهرة.

٥٦- حاشية الشمني على شرح الدماميني للمعني لأبي عبد الله الشمني. المطبعة البهية. مصر: ١٣٥٤هـ.

٥٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان الصبان. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٥٨- حاشية الطيبي على الكشاف: (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) للحسين بن عبد الله الطيبي (ت:٧٤٣هـ). تحقيق: الدكتور: جميل بني عطا. جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

٥٩- حاشية يس على التصريح للشيخ: يس العليمي. دار إحياء الكتب العربية. مطبعة الحلبي.

٦٠- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسن الماوردي (ت٤٥٠هـ). تحقيق الشيخ: علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٦١- الحجة للقراء لأبي علي الفارسي . تحقيق: بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجابي . دار المأمون للتراث. دمشق . بيروت . الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٦٢- حروف المعاني للزجاجي. تحقيق: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٨٤م.

٦٣- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي. تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع.

٦٤- الحماسة البصرية لأبي الحسن علي بن أبي الفرج البصري (ت٦٥٩هـ). تحقيق: مختار الدين أحمد. عالم الكتب .بيروت.

٦٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق الشيخ: عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٦٦- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. الطبعة الرابعة.

٦٧- درة الغواصفي أوهام الخواص لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ). تحقيق: عرفات مطرجي. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٦٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. مجلس دائرة المعارف العثمانية. صيدر اباد. الهند. الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

٦٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي. تحقيق: علي محمد عوض، وآخرون. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

٧٠- ديوان أبي نواس. تحقيق الدكتور: بهجت عبد الغفور الحديثي. دار الكتب الوطنية. أبو ظبي. الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٧١- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. تحقيق: محمد حسين. الإسكندرية: ١٩٥٠م.

٧٢- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس. تحقيق الأستاذ: عبد العزيز الميمني. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة: ١٣٦٩هـ ١٩٥٠م.

٧٣- ديوان جرير بن عطية الخطفي. بشرح محمد بن حبيب. تحقيق الدكتور: نعمان محمد أمين طه. دار المعارف، القاهرة – مصر. الطبعة الثالثة: ١٩٨٦م.

٧٤- ديوان مجنون ليلى. تحيق: عبد الستار أحمد فراج. مكتبة مصر. دار مصر للطباعة.

٧٥- ديوان المعاني لأبي هلال الحسن العسكري (ت٣٩٥هـ). دار الجيل. بيروت.

٧٦- ديوان النمر بن تولب العكلي. تحقيق: محمد نبيل طريفي. دار صادر. بيروت. الطبعة الأولى: ٢٠٠٠م.

٧٧- الذخيرة لأبي العباس أحمد بن إدريس المالكي القرافي (ت٦٨٤هـ). تحقيق: محمد حجي وآخرون. دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٩٤م.

٧٨- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ). تحقيق: إبراهيم اليازجي. مطبعة أمين هندية بالموسكي. مصر. الطبعة الأولى: ١٣٢٥هـ ١٩٠٧م.

٧٩- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ). تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ ١٩٩م.

٨٠- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح بن جني. تحقيق الدكتور: حسن هنداوي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٨١- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ). تحقيق: عبد العزيز الميمني. دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٢- شذا العرف في فن الصرف للشيخ: أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣٥١هـ). تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله. مكتبة الرشد. الرياض.

٨٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل المصري . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد . دار التراث. القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه. الطبعة العشرون: ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٨٤- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (ت٣٨٥هـ). تحقيق الدكتور: محمد علي الريح هاشم). مكتبة الكليات الأزهرية. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة: ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٨٥- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ). تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث، بيروت. الطبعة الثانية: ١٣٩٣هـ.

٨٦- شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري. المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

٨٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للعلامة: علي بن محمد الأُشْمُوني. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٨٨- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى :١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

٨٩- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي. تحقيق الدكتورة: سلوى محمد عمر عرب. جامعة أم القرى : ١٤١٩هـ.

٩٠- شرح خطبة التسهيل لابن هشام. تحقيق الدكتور: سعيد بن عبد العزيز الختين. مجلة الجامعة الإسلامية. العدد: (١٤١).

٩١- شرح درة الغواص في أوهام الخواص للعلامة: أحمد بن محمد الخفاجي المصري. تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني. دار الجيل، بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ١٩٩٦م.

٩٢- شرح الدماميني على مغني اللبيب للدماميني تحقيق: أحمد عزو عناية. مؤسسة التاريخ العربي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٩٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري. تحقيق: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة. سوريا: ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

٩٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري (ت٨٨٩هـ). تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.

٩٥- شرح الشواهد الكبرى (المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية) للعلامة: بدر الدين العيني (ت٨٥٥ هـ). تحقيق الأساتذة: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق، وعبد العزيز محمد فاخر. دار السلام للطباعة والنشر. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٩٦- شرح شواهد المغني للسيوطي. تحقيق: أحمد ظافر كوجان. لجنة التراث العربي: ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٩٧- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ). تحقيق الدكتور: مهدي عبيد جاسم. الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

٩٨- شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام الأنصاري. تحيق الدكتور: عبد الله عبد القادر الطويل. المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٩٩- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة. الطبعة الحادية عشرة: ١٣٨٣هـ.

١٠٠- شرح قواعد الإعراب للشيخ: محمد بن مصطفى القُوجَوي (شيخ زاده) (ت٩٥٠هـ). تحقيق: إسماعيل مروة. دار الفكر المعاصر بيروت. دار الفكر. دمشق الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٠١- شرح الكافية للرضي. تحقيق الدكتور: يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قان يونس. الطبعة الثانية: ١٩٩٦م.

١٠٢- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث. مكة المكرمة. الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

١٠٣- شرح كتاب سيبويه للرماني. تحقيق:: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١٠٤- شرح كتاب سيبويه للسيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: ٢٠٠٨م.

١٠٥- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور: هادي نهر. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن: ٢٠٠٧م.

١٠٦- شرح المفصل في صنعة الإعراب لابن يعيش. تحقيق الدكتور: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١٠٧- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) تحقيق: خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية. الكويت. الطبعة الأولى: ١٩٧٧م.

١٠٨- شعب الإيمان للبيهقي (ت٤٥٨هـ). تحقيق الدكتور: عبد العلي عبد الحميد حامد. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع. الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

١٠٩- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) للإمام: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق:: محمد زهير بن ناصر. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار طوق النجاة. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ

١١٠- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) للإمام: مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء التراث العربي. بيروت.

١١١- ضرائر الشعر لابن عصفور. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى: ١٩٨٠م.

١١٢- علل النحو لابن الوراق (ت٣٨١هـ). تحقيق الدكتور: محمد جاسم محمد درويش. مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .

١١٣- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور: مهدي المخزومي، والدكتور: إبراهيم السامرائي. دار الهلال.

١١٤- عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ). دار الكتب العلمية. بيروت: ١٤١٨هـ.

١١٥- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحقيق الدكتور: حسين محمد محمد شرف.. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١١٦- الفاخر للمفضل بن سلمة الفاخر (ت٢٩٠هـ). تحقيق: عبد العليم الطحاوي. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى:١٣٨٠هـ.

١١٧- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري. تحقيق: محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

١١٨- القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ). تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. الطبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

١١٩- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من (١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م). أعدها وراجعها: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة: ١٩٨٩م.

١٢٠- القسطاس في علم العروض للزمخشري. تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة. مكتبة المعارف. بيروت الطبعة الثانية. ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

١٢١- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهذلي (ت٤٦٥هـ). تحفيف: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب. مؤسسة سما للتوزيع والنشر. الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

١٢٢- الكامل في اللغة والأدب للمبرد . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي . القاهرة. الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٢٣- الكتاب لسيبويه. تحقيق الشيخ: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١١هـ ١٩٩١م.

١٢٤- كتاب الاختيارين للأخفش الأصغر علي بن سليمان (ت٣١٥هـ). تحقيق: فخر الدين قباوة. دار الفكر المعاصر. بيروت. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

١٢٥- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي. تحقيق الدكتور: محمود الطناحي. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٢٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل للزمخشري. مطبعة الحلبي بالقاهرة : ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

١٢٧- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري لأحمد بن إسماعيل بالكوراني الشافعي ثم الحنفي (ت٨٩٣ هـ). تحقيق الشيخ: أحمد عزو عناية. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٢٨- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ). تحقيق: محمد سعيد المولوي.مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

١٢٩- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري . تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان . دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .

١٣٠- لسان العرب للعلامة: محمد بن مكرم بن منظور. دار صادر. بيروت. الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ.

١٣١- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (ت٧٢٠هـ). تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م

١٣٢- اللمع في العربية لابن جني. تحقيق الدكتور: حسين محمد شرف. عالم الكتب. الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٣٣- (ليس في كلام العرب) لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. مكة المكرمة. الطبعة الثامنة: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٣٤- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى. تحقيق: محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي. القاهرة.: ١٣٨١هـ.

١٣٥- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب. تحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف بمصر: ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

١٣٦- المجالسة وجواهر العلم لأبي بكر الدينوري المالكي (ت٣٣٣هـ). تحقيق: أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. دار ابن حزم (بيروت: ١٤١٩هـ.

١٣٧- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار المعرفة. بيروت.

١٣٨- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي (ت٩٧٢هـ). تحقيق الدكتور: مؤمن عمر محمد البدارين. الدار العثمانية للنشر. عمان. الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

١٣٩- المخصص لابن سيده. تحقيق: خليل إبراهم جفال. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٤٠- المدونة للإمام مالك بن أنس دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

١٤١- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ). تحقيق: علي حيدر. مجمع اللغة العربية بدمشق: :١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

١٤٢- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ. تحقيق الدكتور: حسن هنداوي. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق. دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٤٣- المسائل السفرية في النحو لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

١٤٤- المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور: علي جابر المنصوري. الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان.الأردن: ٢٠٠٢م.

١٤٥- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور: شريف عبد الكريم النجار. دار عمار. عمان . الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م .

١٤٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات . دار الفكر . دمشق: ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

١٤٧- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم. (ت٤٠٥هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١١ – ١٩٩٠م.

١٤٨- مسند الإمام الشافعي للإمام محمد بن إدريس الشافعي. رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي. دار الكتب العلمية، بيروت: ١٣٧٠هـ ١٩٥١م.

١٤٩- مسند البزار لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت٢٩٢هـ) تحقيق: عادل بن سعد. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. الطبعة الأولى:١٩٨٨م، ٢٠٠٩م.

١٥٠- مصارع العشاق لأبي محمد جعفر بن أحمد بن الحسين السراج (ت٥٠٠هـ). دار صادر. بيروت.

١٥١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للعلامة: أحمد بن محمد بن علي الفيومي. مكتبة لبنان . بيروت : ١٩٨٧م.

١٥٢- المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ). تحقيق: كمال يوسف الحوت. مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٠٩م.

١٥٣- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ).تحقيق: محمد علي الصابوني. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. الطبعة الأولى: ١٤٠٩م.

١٥٤- معاني القرآن للأخفش . تحقيق الدكتورة : هدى محمود قراعة . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م .

١٥٥- معاني القرآن للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي. دار المصرية للتأليف والترجمة. مصر. الطبعة الأولى.

١٥٦- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٥٧- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لأبي الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي (ت٩٦٣هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. عالم الكتب. بيروت.

١٥٨- معجم ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ). تحقيق الدكتور: أحمد مختار عمر. مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر. القاهرة. ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

١٥٩- المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مكتبة ابن تيمية. القاهرة. الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

١٦٠- المغني لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد قدامة المقدسي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ). مكتبة القاهرة: ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.

١٦١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. دار الفكر –دمشق. الطبعة السادسة: ١٩٨٥م.

١٦٢- مفاتيح العلوم لأبي عبد الله الكاتب البلخي (ت٣٨٧هـ). تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي. الطبعة الثانية.

١٦٣- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري. تحقيق الدكتور: علي أبو ملحم. مكتبة الهلال. بيروت. الطبعة الأولى : ١٩٩٣م.

١٦٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . جامعة أم القرى الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م .

١٦٥- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر:١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٦٦- المقتضب للمبرد. تحقيق الدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة: ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .

١٦٧- مقدمة ابن خلدون (الباب السادس. في علوم اللسان : علم النحو) لعبد الرحمن بن خلدون. دار الكتب العلمية. بيروت .الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

١٦٨- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي (ت٦٠٧هـ). تحقيق الدكتور: شعبان عبد الوهاب محمد. مطبعة أم القرى. دار الغد العربي.

١٦٩- المقصور والممدود لأبي علي القالي. تحقيق الدكتور: أحمد عبدالمجيد هريدي. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

١٧٠- المطول على التلخيص للعلامة: سعد الدين التفتازاني. دار سعادت. مطبعة سنده. الحاج محرم أفندي: ١٣١٠هـ.

١٧١- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور. مكتبة لبنان. الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.

١٧٢- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي. (ت٣٧٠ هـ). تحقيق: السيد أحمد صقر. دار المعارف. الطبعة الرابعة.

١٧٣- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري. تحقيق: عبد الكريم مجاهد. الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

١٧٤- المنصف في شرح التصريف للمازني لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين. مطبعة الحلبي. الطبعة الأولى: ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

١٧٥- نتائج الفكر في النحو للسهيلي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

١٧٦- النحو الوافي للأستاذ عباس حسن. (ت١٣٩٨هـ). دار المعارف بالقاهرة. الطبعة الخامسة عشرة.

١٧٧- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. منشورات معهد المخطوطات العربية. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٧٨- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. تحقيق الدكتور: محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق. الطبعة الأولى، ١٤٠١ه ١٩٨١م.

١٧٩- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية. مصر.

فهرس محتويات البحث

الموضـــوع	رقم الصفحة
المقدمة	٦١٣٣
التمهيد: تسامح النحويين في الاستعمال	٦١٣٨
المبحث الأول : ما استعمله ابن هشام من الألفاظ التي منعها	٦١٤٦
١- تأنيث (أفعل) التفضيل المجرد من الألف واللام والإضافة	٦١٤٧
٢- جَـرُّ (دون) بالبـــاء	٦١٥٥
٣- دخول الألف واللام على (كل، وبعض)	٦١٦١
المبحث الثاني ما استعمله ابن هشام من التراكيب التي منعها	٦١٧٢
١- دخول اللام في جواب (إن) الشرطية المقرونة بـ(لا)	٦١٧٣
٢- العطف بـ(أو) بعد (سواء)	٦١٧٩
٣- قطع (غير) عن الإضافة لفظاً بعد (لا) النافية	٦١٨٩
٤- دخول (قد) على الفعل المنفي	٦١٩٦
٥- استعمال (قَطّ) ظرفاً للمستقبل	٦٢٠٣
٦- دخول (ها) التنبيه على الضمير المخبر عنه بغير اسم الإشارة	٦٢١١
الخاتمة	٦٢١٨
فهرس المصادر والمراجع	٦١٢١